

جرائم العنف المستحدثة والإعلام الجديد
"دراسة حالة المجتمع المصري"

د. رباب جلال محمد البصراي
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية التربية جامعة عين شمس

المستخلص:

شهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في أنماط الجرائم المستحدثة التي لم تكن مألوفة من قبل، ولم تعد هذه الجرائم مجرد أحداث معزولة أو قضايا جنائية عابرة، بل تحولت بفعل الإعلام الجديد إلى ظواهر اجتماعية مثيرة للجدل، وأصبحت تجذب إهتمام الرأي العام، وتتصدر ما يعرف بالتريند، فأصبحت المنصات مثل فيسبوك وتويتر وتيك توك وغيرها ساحات لتداول تفاصيل هذه الجرائم، مما أضفى عليهما طابعًا جماهيريًا يتجاوز حدوث الحادثة الفردية، ليصل إلى مستوى الظاهرة ذات الأبعاد المركبة.

وهذه الجرائم لا يمكن فهمها في إطارها المحلي فقط، إذ تتقاطع مع أبعاد إقليمية ودولية تتعلق بتأثيرات العولمة، وتدفق الثقافات عبر الفضاء الرقمي، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل منظومة القيم والسلوكيات في المجتمع المصري، وهو ما انعكس في شيوع ثقافة العنف كوسيلة للتعبير أو حل النزاعات.

كما أن التحولات التي طرأت على دور الدولة ووظائفها في العقود الأخيرة لعبت دورًا مؤثرًا في هذا السياق، حيث تراجعت بعض الأدوار التقليدية في الرقابة والضبط الاجتماعي، في مقابل صعود مساحات جديدة من الفاعلية للمجتمع الافتراضي والإعلام الرقمي، وقد خلق هذا التغير فراغًا ملحوظًا سمح بانتشار هذه الجرائم المستحدثة وتضخيمها إعلاميًا، الأمر الذي يستوجب دراسة معمقة لفهم جذورها وآثارها.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، جرائم العنف المستحدثة، الإعلام الجديد.

Abstract:

In recent years, Egyptian society has witnessed a remarkable rise in new types of crimes that were previously unfamiliar. These crimes are no longer isolated incidents or ordinary criminal cases; rather, through the influence of new media, they have transformed into controversial social

phenomena that attract public attention and often dominate what is known as the “trend.” Platforms such as Facebook, Twitter, TikTok, and others have become arenas for sharing the details of these crimes, giving them a popular and collective dimension that goes beyond the individual incident to reach the level of a complex social phenomenon. These crimes cannot be understood solely within a local framework, as they intersect with regional and international dimensions related to the effects of globalization and the flow of cultures through the digital sphere. This has contributed to reshaping the system of values and behaviors within Egyptian society, leading to the spread of a culture of violence as a means of expression or conflict resolution. Moreover, the transformations that have affected the role and functions of the state in recent decades have played a significant role in this context. Traditional mechanisms of control and social regulation have weakened, while new spaces of influence have emerged through virtual communities and digital media. This shift has created a noticeable vacuum that allowed these emerging crimes to spread and be amplified by the media—calling for an in-depth study to understand their roots and implications.

Keywords: (Crime, Emerging Violent Crimes, New Media).

مقدمة

شهد المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في أنماط من الجرائم العنيفة المستحدثة التي لم تكن مألوفة من قبل، والتي ارتبطت إلى حد كبير بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة، ولم تعد هذه الجرائم مجرد أحداث معزولة أو قضايا جنائية عابرة، بل تحولت بفعل الإعلام الجديد، ومواقع التواصل الاجتماعي إلى ظواهر

فأصبحت المنصات مثل فيسبوك وتويتر وتيك توك وغيرها ساحات لتداول تفاصيل هذه الجرائم، مما أضفى عليهما طابعاً جماهيرياً يتجاوز حدوث الحادثة الفردية، ليصل إلى مستوى الظاهرة ذات الأبعاد المركبة.

وترى الباحثة أن هذه الجرائم لا يمكن فهمها في إطارها المحلي فقط، إذ تتقاطع مع أبعاد إقليمية ودولية تتعلق بتأثيرات العولمة، وتدفق الثقافات عبر الفضاء الرقمي، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل منظومة القيم والسلوكيات في المجتمع المصري، فقد أفرزت العولمة أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي، وأدخلت أنماط من القيم والصور الذهنية التي قد لا تتسجم مع البنية التقليدية للمجتمع، وهو ما انعكس في شيوع ثقافة العنف كوسيلة للتعبير أو حل النزاعات.

كما أن التحولات التي طرأت على دور الدولة ووظائفها في العقود الأخيرة لعبت دوراً مؤثراً في هذا السياق، حيث تراجعت بعض الأدوار التقليدية في الرقابة والضبط الاجتماعي، في مقابل صعود مساحات جديدة من الفاعلية للمجتمع الافتراضي والإعلام الرقمي، وقد خلق هذا التغير فراغاً ملحوظاً سمح بانتشار هذه الجرائم المستحدثة وتضخيمها إعلامياً، الأمر الذي يستوجب دراسة معمقة لفهم جذورها وآثارها.

وبذلك يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين جرائم العنف المستحدثة والإعلام الجديد في المجتمع المصري، وإبراز الأبعاد المتشابكة المحلية والإقليمية والدولية لهذه الظاهرة، من أجل المساهمة في تقديم رؤية علمية سوسيولوجية تساعد على فهمها والتعامل معها بفاعلية.

أولاً: الدراسات السابقة:

لقد حظيت قضية العنف المستحدث باهتمام العديد من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية عموماً، وبالطبع تنصدر هذه الاهتمامات علم الاجتماع والإعلام والسياسة والقانون والاقتصاد، ونظراً لثراء التراث النظري في هذا المجال

وتضخمه، فسوف نقتصر في عرضنا الراهن لهذا التراث على الدراسات والبحوث الحديثة من ناحية، والتي اقتربت بشكل أو بآخر من موضوع دراستنا الراهنة من ناحية أخرى، وفي هذا الإطار يمكن تصنيف تلك البحوث والدراسات إلى ثلاثة محاور كما يلي:

١- دراسات عن جرائم العنف المستحدثة:

وقد جاءت هذه الدراسات لتعالج جرائم العنف الجديدة كقضية مجتمعية ترقق الشعوب والحكومات على حد سواء، وقد سعت هذه الدراسات للتعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والسيكولوجية لجرائم العنف المستحدثة، والمتغيرات المرتبطة بانتشار الجرائم المستحدثة، وكذلك محاولة ضبط المفهوم، وتحديد أنماط الجرائم المستحدثة، ودوافعها الاجتماعية والنفسية، وأثر الإعلام في بروز هذه الجرائم وانعكاساتها المجتمعية وسبل مواجهتها. (١).

٢- دراسات عن الإعلام الجديد:

اعتمدت تلك الدراسات في أغلبها على تفسير العلاقة بين الإعلام الجديد بأنواعه المختلفة، وبعض القضايا المجتمعية، كتأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الرأي العام، وقيم الشباب، والأمن الفكري، وتفاعلات الجمهور مع منصات الإعلام الجديد، وأثر ذلك على الهوية الثقافية، وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية، ودور الإعلام الجديد في التغيير الاجتماعي والسياسي، وتنامي الثقافة الاستهلاكية، وكذلك التحديات المهنية للإعلام الجديد، ودور الإعلام الجديد في صناعة الوعي الجمعي، والعلاقات الرقمية، وقضايا حرية التعبير والمشاركة السياسية والتثقيف وإدارة الأزمات، وبناء الصورة الذهنية، وصناعة الترنس الإعلامي (٢).

٣- دراسات ركزت على العلاقة بين الجرائم المستحدثة والإعلام الجديد:

وقد جاءت تلك الدراسات لتهتم بربط متغير الجرائم المستحدثة بمتغير الإعلام الجديد، حيث برزت موضوعات وقضايا متعددة مثل أثر الإعلام الجديد على إنتشار جرائم الإبتزاز الإلكتروني، ودور وسائل التواصل الاجتماعي في تنامي جرائم العنف المستحدث، ودور الإعلام الجديد في إنتشار جرائم العنف الرقمي، والعنف الإلكتروني، والتحويلات في أنماط الجريمة الإلكترونية، والعنف الرمزي، ودور الترنند الرقمي كآلية لإنتشار جرائم العنف المستحدث، وكذلك الإعلام الجديد، وعلاقته بالعنف الأسري الرقمي، والتنمر الإلكتروني، وخطاب العنف(٣).

٤- موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال هذا الإستعراض السريع لمحاور التراث النظري المتوفر في مجال دراسة جرائم العنف المستحدثة والإعلام الجديد، أن الباحثين المهتمين بدراسة الظاهرة لم يقتربوا من جرائم العنف المستحدثة التي تحولت إلى ترند إعلامي عبر إستخدام الإعلام الجديد المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث جاءت بعض الجرائم التي تتصف بأنها جرائم تقليدية في المجتمع المصري، ولكن لم يلتفت إليها الرأي العام، فكانت تمر مرور الكرام، باعتبارها جرائم طبيعية على حد تعبير إيميل دوركايم، إلا أن الإعلام الجديد هو الذي صنع منها جرائم غير طبيعية، وغير معتادة، ذلك بحكم التركيز عليها، ووضعها في بؤرة الدلالة، حيث تحولت هذه الجرائم إلى ترند إعلامي انتشر بشكل كبير، وهو ما جعل الرأي العام يتفاعل معها، ويركز عليها.

لذلك تأتي الدراسة الراهنة لسد فجوة معرفية موجودة في مجال الدراسات الاجتماعية حول ظاهرة جرائم العنف المستحدثة في ضوء الإعلام الجديد، خاصة بعد أن أصبح الإعلام الجديد يشكل أحد أهم الظواهر التي تنتشر من خلالها جرائم العنف التي تؤثر على أمن واستقرار المجتمع المصري.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

تتبلور مشكلة الدراسة الراهنة في تحليل أبعاد ظاهرة جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري، باعتبارها أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي شهدتها الساحة المجتمعية المصرية، وأحدثت حيرة كبيرة ونقاشات وجدل مجتمعي حولها، خاصة في ضوء بروز دور وسائل الإعلام الجديد التي حولت هذه الجرائم المستحدثة إلى ترند، من خلال تناولها والتركيز عليها، ووضعها في بؤرة الدلالة لدى قطاعات واسعة من الجمهور المصري.

وترى الباحثة أن هذه الظاهرة قد أرقّت المجتمعات كافة، وليس المجتمع المصري فحسب، حيث تحولت إلى ظاهرة عالمية اخترقت أغلب الدول، وأصبح مصطلح العنف المستحدث هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً أو تكراراً على ألسنة الرأي العام، وعبر كل وسائل الإعلام، خاصة الإعلام الجديد.

وعلى الرغم من ثراء التراث البحثي حول ظاهرة جرائم العنف بشكل عام، فإن هناك ندرة في هذا التراث البحثي حول ظاهرة جرائم العنف المستحدثة التي لعب فيها الإعلام الجديد دوراً بارزاً في الشيع والانتشار، فلم نجد محاولات علمية جادة لفهم الظاهرة في علم الاجتماع الأجدر بمنهجياته وأطره النظرية في فهمها وسبر أغوارها.

وبناء على ذلك تسعى الدراسة الراهنة لتحقيق هدف رئيس يتمثل في :

التعرف على أبعاد جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري، والتي انتشرت بشكل كبير عبر وسائل الإعلام الجديد، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- ١- الكشف عن الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لجرائم العنف المستحدثة.
- ٢- التعرف على أهم التغيرات التي طرأت على دور الدولة ووظائفها في المجتمع المصري، وتأثير ذلك على إنتشار جرائم العنف المستحدثة.
- ٣- محاولة رصد تأثيرات العولمة على النظم الاجتماعية في المجتمع المصري، وأثرها على شيع ثقافة العنف.

٤- رصد بعض جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري ذات العلاقة بالعوامة والإعلام الجديد.

ووفقاً لهذه الأهداف تحاول الدراسة الإجابة على سؤال رئيس وهو :

ما أبعاد جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري، والتي انتشرت بشكل كبير عبر وسائل الإعلام الجديد ؟ ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ١- ما الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لجرائم العنف المستحدثة؟
- ٢- ما أهم التغيرات التي طرأت على دور الدولة ووظائفها في المجتمع المصري، وتأثير ذلك على إنتشار جرائم العنف المستحدثة؟
- ٣- ما تأثيرات العوامة على النظم الاجتماعية في المجتمع المصري، وأثرها على شيوع ثقافة العنف؟
- ٤- ما أهم جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري ذات العلاقة بالعوامة والإعلام الجديد؟

ثالثاً: مفاهيم الدراسة:

تعد المفاهيم من الركائز الأساسية في أي دراسة علمية، إذ تُسهم في تحديد الإطار النظري والمنهجي للبحث، ومن ثَمَّ فإن تحديد المفاهيم يُعد خطوة منهجية لا غنى عنها في أي عمل أكاديمي، لأنه يمكّن الباحث من تجنّب التداخل أو الغموض الذي قد يعترى الفهم، ويوفّر أرضية مشتركة للتعامل مع موضوع البحث.

وفي ضوء الطابع المتغيّر والمتطور لمجال علم الاجتماع الإعلامي، تزداد الحاجة إلى تعريفات دقيقة وإجرائية للمفاهيم الرئيسة التي يقوم عليها البحث، مثل: الجريمة، الجريمة المستحدثة، وجرائم العنف المستحدث، والإعلام الجديد، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، وسوف نستعرض هذه المفاهيم

في هذا الجزء من البحث، بما يضمن تحديدها نظرياً وإجرائياً، لتكون بمثابة مدخل أساسي لفهم الإطار العام للدراسة وتفسير نتائجها.

١- مفهوم الجريمة Crime:

لقد تنوعت تعريفات الجريمة تبعاً للمنظور الذي يتناولها، فمنها ما هو قانوني يرتبط بالنصوص التشريعية، ومنها ما هو سوسيولوجي يركز على الجريمة كسلوك منحرف يهدد التوازن الاجتماعي، وتشير الجريمة إلى "كل فعل أو امتناع عن فعل يجرمه القانون ويقرر له عقوبة" (٤)، ويعرفها (شاو) بأنها "انتهاك لمعايير السلوك الذي وضعته الدولة ويترتب على هذا الانتهاك جزاءات قانونية" (٥) ويعرفها (بلاك) بأنها "فعل أو امتناع عن فعل، يجرمه القانون ويقرر له عقوبة" (٦)، وتعرف في القانون الدولي بأنها "أي فعل يعاقب عليه القانون الجنائي، ويشكل تهديداً للسلامة العامة والنظام الاجتماعي" (٧).

ومن الناحية السوسيولوجية تعتبر الجريمة "سلوكاً منحرفاً يخرج عن القواعد والمعايير الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع لأفراده، ويؤدي إلى اختلال النظام الاجتماعي (٨)

ويمكن تعريف الجريمة إجرائياً بأنها:

(وفقاً لنوع الفعل) كل إعتداء على النفس والممتلكات والنظام العام، (ووفقاً للجانب القانوني) وجود نص يجرمه، (ووفقاً للجانب الاجتماعي) حجم تهديده للأمن والسلم الاجتماعي.

٢- مفهوم الجريمة المستحدثة Emerging Crimes:

ويمكننا تصنيف الجرائم إلى نوعين جرائم تقليدية وجرائم مستحدثة، وتشير جرائم العنف التقليدية إلى الجرائم التي ارتبطت تاريخياً بالمجتمع منذ نشأة النظم الجنائية، وتقوم على استخدام القوة الجسدية أو التهديد بها للإضرار بالآخرين، كالقتل، والضرب، والسرقات المصحوبة بالعنف، كالإغتصاب، والختف، وتتميز هذه الجرائم بأنها ذات طابع مادي مباشر (إيذاء الجسد أو الإعتداء على

الحياة والحرية)، وتعتمد على المواجهة المباشرة بين الجاني والمجني عليه، كما يسهل إدراكها وإثباتها نظرًا لوجود آثار مادية (إصابات، أسلحة، شهود)، كما أنها تتميز باستقرار أحكامها القانونية والفقهية لقدمها وشيوعها، أما النمط الآخر من الجرائم هي الجرائم المستحدثة، والتي سنركز عليها في بحثنا هذا، حيث أنها تعتبر الجرائم الأكثر شيوعًا في العصر الحديث، وهي تمثل "أنماط إجرامية ظهرت نتيجة التطور التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي"، وقد وصفت الأدبيات الأجنبية الجرائم المستحدثة بأنها "أنماط جديدة من الإجرام تنشأ بفعل الابتكار التكنولوجي والعولمة، حيث لا تخضع للحدود الجغرافية التقليدية"، ولا يعني ذلك أن هذه الجرائم تتم عبر الفضاء الإلكتروني فحسب، بل أن بعض منها يتم عبر الواقع الفعلي، ولكنها تنتشر من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، لتشكل قضية رأي عام، وقد تتعدى حدود المحلية، لتصبح معروفة دوليًا، وسوف نركز في هذا النمط للجرائم المستحدثة التي يتم التركيز عليها من خلال الإعلام الجديد بأنواعه، حيث توضع هذه الجرائم في بؤرة الدلالة، وبالتالي يتفاعل معها العديد من المستخدمين، وتشكل ترند إعلامي.

وبذلك فهي تعرف دوليًا بأنها " أنماط جديدة من الإجرام تنشأ بفعل الابتكار التكنولوجي والعولمة، ولا تخضع للحدود التقليدية مثل الجرائم السيبرانية وغسيل الأموال."، وتعرف محليًا بأنها "جرائم لم تكن معروفة في صورتها التقليدية، وإنما ظهرت نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، أو جرائم تقليدية تحولت إلى مستحدثة بفعل الإعلام الجديد".

ويمكن صياغة التعريف الإجرائي للجريمة المستحدثة على النحو التالي:

"هي أنماط من السلوك الإجرامي لم تكن موجودة أو منتشرة في شكلها التقليدي، ظهرت مع التطور الرقمي، وتشكل وتُعرف في الواقع الفعلي من خلال ما يتم تداوله وانتشاره على منصات التواصل الاجتماعي، سواء عبر التوثيق المباشر (فيديوهات، صور، منشورات) أو عبر إعادة النشر والتفاعل الجماهيري الذي

يحوّل الواقعة إلى "ترند" ويجعلها أكثر وضوحًا وانتشارًا، وهناك مؤشرات واقعية لظهور هذه الجرائم تتمثل في: التوثيق المباشر كتسجيل فيديو أو صور لحادثة عنف أو تحرش أو سرقة ونشرها على أحد المواقع (فيسبوك أو تيك توك أو إكس)، والإنتشار السريع كتفاعل آلاف أو ملايين المستخدمين مع الجريمة خلال ساعات، مما يجعلها قضية رأي عام، وإعادة النشر والتعليق ك تداول المحتوى المصور أو الخبر بكثافة عبر الصفحات والجروبات، وتدخل السلطات كوصول الواقعة للجهات الأمنية نتيجة الضغوط الشعبية أو البلاغات الإلكترونية، ثم تحول الجريمة إلى قضية مجتمعية كاستخدام هاشتاج أو "ترند" يعكس تفاعل الرأي العام مع الحدث".

٣- مفهوم جرائم العنف المستحدثة :Emerging Violent Crimes:

تُعرّف جرائم العنف المستحدثة بأنها "تلك الأفعال الإجرامية التي تنطوي على استخدام القوة المادية أو المعنوية أو التهديد بها"، ولكنها تختلف عن جرائم العنف التقليدية من حيث الوسائل أو البيئات أو الأدوات التي تُمارَس فيها، إذ ترتبط عادةً بظهور التطورات التكنولوجية والرقمنة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وبالتالي فهي "جرائم عنف رقمية أو عابرة للحدود مثل التمرر الإلكتروني، أو خطاب الكراهية، فهي تمثل العنف القائم على الهوية الرقمية"، وفي المجال التشريعي تُعرف هذه الجرائم بأنها "أفعال عدوانية تستغل الوسائط التكنولوجية أو الإعلامية الحديثة، وتستهدف الأفراد أو الجماعات ماديًا أو معنويًا، وتشمل التهديد، والترويع، والتشهير، أو بث الكراهية عبر الإعلام الجديد (١٠)، وهي تشير إلى "الأفعال الإجرامية التي تنطوي على استخدام القوة المادية أو المعنوية أو التهديد بها، لكنها تختلف عن جرائم العنف التقليدية من حيث الوسائل والبيئات التي تُمارَس فيها، وترتبط بالتطور التكنولوجي والرقمي" (١١).

ولا تعبر كل جريمة عن حدوث العنف، فهناك أنماط كثيرة من الجرائم تتم بدون عنف، أو لا يتبعها عنف، فمن المعروف أن جرائم العنف هي الجرائم التي يكون فيها إعتداء مباشر على النفس أو الجسد، أو الحريات بأنواعها كالقتل والخطف والإغتصاب أو السرقة بالإكراه، أي أنها تعبر عن استخدام القوة أو التهديد تجاه أشخاص آخرين، وتتم غالبًا في الخفاء، بينما ثمة أنواع أخرى من الجرائم غير مرتبطة بالعنف الجسدي مثل الجرائم الاقتصادية كغسيل الأموال والتلاعب في البورصة، والجرائم المعلوماتية كالإختراقات أو سرقة البيانات والمعلومات، والجرائم والإدارية والوظيفية كالرشوة والإختلاس، والمخالفات المرورية، والسرقات العلمية، ، إذاً لا تعبر كل جريمة عن عنف، لكننا نستطيع القول أن كل جريمة عنف تعد نوع من الجرائم التي تمس سلامة وأمن الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فهناك نوع من الجرائم التي تتم بإحترافية ولا تتلازم مع العنف بأنواعه .

ويمكننا تعريف جرائم العنف المستحدثة إجرائيًا بأنها:

"الجرائم التي تتم سواء في الواقع الافتراضي أو الواقع الفعلي لكنها تحظى بتداول وانتشار من خلال وسائل الإعلام الجديد، وتحدث ضجة اجتماعية وتحولها لترند، يؤثر في الرأي العام، ويجعلها عابرة للحدود، وهناك مؤشرات واقعية لها تتمثل في: وسيلة التنفيذ سواء عبر الإعلام الجديد أو الوسائط الرقمية أو الواقع الفعلي، وكذلك طبيعة الفعل (إعتداء مادي/معنوي/تهديد مباشر)، كذلك مدى الإنتشار ومدى قابلية التحول إلى ترند عبر شبكات التواصل الاجتماعي".

٤ – مفهوم الإعلام الجديد New Media :

يعد الإعلام الجديد من أهم المفاهيم التي أفرزتها الثورة التكنولوجية الحديثة، وظهر مع الإتجاه نحو الإنترنت كمصدر للمعلومات في كافة المجالات، وهو يشير إلى "منظومة الاتصال الحديثة التي تعتمد على

التكنولوجيا الرقمية وشبكات الإنترنت، وتتميز بالتفاعلية والسرعة والانتشار العالمي، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر/إكس، إنستغرام، تيك توك)، (المواقع الإلكترونية، المدونات، والبودكاست) (١٢)، ويعرف كذلك بأنه مجموعة من الوسائط الرقمية التي تُمكن الأفراد من إنتاج المحتوى الإعلامي وتبادلته لحظيًا مع جمهور واسع عبر شبكات الإنترنت، مع توفير خاصية التفاعل والمشاركة المباشرة، كما يعرف بأنه "مجموعة من الوسائط الرقمية التي ظهرت نتيجة الثورة التكنولوجية الحديثة، والتي تعتمد على الإنترنت في إنتاج المحتوى الإعلامي ونقله، وتتميز بالتفاعلية والمشاركة والانتشار الواسع، وهو يمثل "الجيل الجديد من وسائل الإعلام الذي يكسر حواجز الزمان والمكان، ويتيح للجمهور القدرة على التواصل الفوري وإنتاج وتبادل المعلومات عبر المنصات الرقمية" (١٣).

ويتضح مما سبق أن الإعلام الجديد يختلف عن الإعلام التقليدي، فالإعلام التقليدي يعتمد على استخدامه للوسائل الكلاسيكية كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون، التي تقوم على الاتصال أحادي الاتجاه حيث يظل الجمهور متلقيًا سلبيًا للمعلومة دون قدرة حقيقية على التفاعل أو المشاركة في إنتاجها، أما الإعلام الجديد فيعتمد بصفة أساسية على التكنولوجيا الرقمية وشبكات الإنترنت، مثل منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، ويوفر بيئة تفاعلية تسمح للجمهور بالمشاركة والتأثير المباشر في صناعة المحتوى، مما يحوله من مجرد مستقبل للمعلومة إلى شريك فاعل في إنتاجها ونشرها.

ويمكننا تعريف الإعلام الجديد إجرائيًا بأنه:

"كل منصة أو وسيلة رقمية تعتمد على الإنترنت والتفاعلية مثل: وسائل التواصل الاجتماعي: فيسبوك، تويتر/إكس، إنستغرام، تيك توك، المنصات التفاعلية: البودكاست، المدونات، يوتيوب، وهو يتميز بالتفاعل (تعليقات،

إعجاب، مشاركة، بث مباشر)، والإنتشار اللحظي عالمياً من خلال حجم التفاعل (إعجابات، تعليقات، إعادة نشر)، ووصول المحتوى عبر الوسائط الرقمية، واستخدام الإعلام الجديد كوسيط رئيس لنشر جرائم العنف المستحدثة وتحويلها إلى ترند.

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تعد النظرية الاجتماعية من وجهة نظر "إيان كريب" هي محاولة تقديم تفسير لخبراتنا اليومية في الحياة، حيث يعتبر الوظيفة الأساسية للنظرية هي تأويل كل ما نستطيع كشفه، والإتفاق عليه من الوقائع (١٤)، لذلك فإننا بحاجة لهذه الأداة لتفسير أي ظاهرة اجتماعية، لكننا في بعض الأحيان نكون أمام ظواهر يصعب تفسيرها بواسطة النظريات الاجتماعية المتوفرة في مجال علم الاجتماع، لذلك تبرز أهمية بناء نموذج نظري لتفسير هذه الظاهرة.

ويعرف ماكس فيبر النموذج النظري بأنه بناء تصوري يتشكل من إيجاد التآلف بين كثير من الأبعاد الواقعية المتفرقة التي تنظم بمقتضى وجهة نظر، تسلم إلى تصور منسق لهذه الأبعاد (١٥)، ويرى "نيقولا تيمّا شيف" أن النموذج النظري يمثل أداة ووسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف (١٦)، ويؤكد "على ليلة" أن النموذج النظري هو جهازاً تصورياً يحدد أنه ترابطت أو تفاعلت مجموعة من المتغيرات بطريقة محددة فإن ناتجاً معيناً يصبح متوقفاً (١٧).

وتعتبر النماذج النظرية وفقاً لذلك وسائل أساسية تساعد في عملية التحليل والتفسير، وغالباً ما يصاغ النموذج في حالة غياب النظرية الاجتماعية القادرة على فهم نطاق إمبريقي معين، ومن هنا تعتبر النماذج النظرية محطة في طريق الوصول للنظرية، أما كيف يمكن تأسيس النموذج النظري فتأتي الإجابة من خلال "ماكس فيبر" الذي يرى أنه استراتيجية للتفسير الإمبريقي، حيث يتشكل بالنظر إلى المعرفة المتوفرة للباحث وقت إجرائه لدراسته، وبالنظر إلى المواقف الإمبريقية التي يحاول إدراكها، وبمجرد أن يساعد النموذج النظري في

تحقيق الفهم، فإنه يفقد وظيفته، ويظل الإنتفاع به على مستوى كونه وظيفة تربوية فقط (١٨).

ويشير "روبرت ميرتون" إلى أن عملية التقنين أو التنظيم في شكل نموذج نظري تحليلي لا تعنى الابتكار لوحده، بقدر ما يعني تنقيح وتنظيم القضايا والمفاهيم التي فرضت على إدراكنا عن طريق الفحص النقدي للنظرية، والبحث السائدين في التحليل السوسيولوجية (١٩).

وبناء على ذلك ترى الباحثة أنها بحاجة لبناء نموذج نظري يساعدها كأداة تحليلية وتفسيرية، لدراسة ظاهرة جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري، ويعتمد النموذج المقترح على فكرة أساسية ترى أن ظاهرة العنف المستحدثة هي ظاهرة عالمية تأثرت بفكرة العولمة، فألقت بظلالها على المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تغير وظائف الدولة، فأصبحت النظم الاجتماعية بخلل كبير أثر على شيوع ثقافة العنف.

ووفقاً لهذه الرؤية قامت الباحثة ببناء نموذجها النظري من القضايا التالية:

- ١- عولمة العنف.
- ٢- تغير وظائف الدولة، وانتشار العنف.
- ٣- تأثير العولمة على النظم الاجتماعية وشيوع ثقافة العنف.
- ١- عولمة العنف:

لقد شهد العالم تحولات وتغيرات كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة مع إنهيار الإتحاد السوفيتي، وسيادة الأحادية القطبية، حيث سيطرت الولايات المتحدة على المسرح العالمي بحكم قوتها الاقتصادية وتفوقها العلمي والتكنولوجي، وتميزها العسكري، وقد إنعكس ذلك على كل الأصعدة، وتبلور في صورة عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة.

وبالطبع تأثر المجتمع العربي عامة، والمجتمع المصري خاصة بهذه التحولات العالمية، حيث حدثت تغيرات جوهرية في النظم الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والاقتصادية وغيرها، وظهرت مخاوف جدية من إفتراض ذوبان الهوية القومية في إطار ثقافة العولمة، بوصفها ثقافة كونية أو عالمية، حيث سعت هذه الثقافة بآليات متعددة لإدماج غيرها من الثقافات الوطنية والقومية تحت دعاوى أنها المستقبل الموحد للبشرية، وبالطبع برزت فكرة صراع أو صدام الحضارات التي خلفت أشكالاً من العنف تمارس ضد الكيانات المتمردة على النموذج الثقافي الجديد، فظهرت شعارات الحرب ضد الإرهاب، والعنف من أجل تحقيق الأمن وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبذلك تبرر عملية الإدماج الثقافي القسري تحت مظلة العولمة، وهنا تبرز أيضاً عولمة العنف (٢٠).

لقد أدت العولمة إلى حدوث إنهيار تدريجي قسري في الاقتصاديات الوطنية في سوق رأسمالية عالمية وفضاء موحد، مما أدى إلى إزدياد الأغنياء غنى، وإزدياد الفقراء فقر حول العالم، فالتفاوت واللامساواة، وغياب العدالة، والفقير والبطالة يؤدي في النهاية نمو العنف بكافة أشكاله، ففي ظل العولمة أصبح هناك ثراء مذهل، وفي نفس الوقت هناك فقر وحرمان يؤثر على مصالح الفقراء، مما يزيد من الشعور بالإحباط، مما يدفع إلى ممارسة العنف، وهذه الأحداث المستحدثة للعنف تعد رد فعل على عنف العولمة التي فرضت قسراً على مجتمعات الجنوب، ومنها المجتمع المصري (٢١).

٢- تغير وظائف الدولة وانتشار العنف:

لعبت الدولة دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث بعد الإستقلال السياسي، حيث إمتد دور الدولة في كثير من المجتمعات، ومنها المجتمع المصري، ليشمل تحكم الدولة في إدارة العديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية، وهو ما إنعكس على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، حيث تحسنت الأوضاع كثيراً، وبرزت الطبقة الوسطى في تلك المرحلة، ومع مطلع التسعينيات بدأ إضعاف جهاز

الدولة، وحرمانه من الفائض الاقتصادي عبر السياسات الليبرالية الجديدة التي غزت العالم الثالث في ظل التداعيات التي فرضها النظام العالمي الجديد، وهو الأمر الذي تولى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضع معالمه الأساسية من خلال ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي، وعبر آليات هذه البرامج يتم إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين لصالح القطاع الخاص المحلي والاجنبي، وخلال عملية التوزيع هذه يسلب من الدولة تدريجياً ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي كانت تستند عليه في دعم إستقلالها النسبي، وإجراء التوازنات الاجتماعية (٢٢).

وفي ظل تطبيق سياسات العولمة أصبح من الضروري إقصاء الدولة القومية عن الطريق، وفتح الباب أمام تكوين سوق عالمية موحدة لأول مرة في تاريخ الإنسانية، إذ تدعوا العولمة إلى تهميش دور الدولة وإضعافها، كما تريد إستخدام الدولة في مجتمعات العالم الثالث، كحارس لمصالحها، وكشرطي لها، ومع فداحة الآثار الاجتماعية والاقتصادية شديدة الوطأة على الشرائح الطبقة الدنيا والوسطى التي تتطوي عليها برامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما نتج عنه العديد من الإضطرابات الاجتماعية، وزيادة إنتشار جرائم العنف المستحدث (٢٣).

٣- تأثير العولمة على النظم الاجتماعية وشيوع ثقافة العنف:

لقد ألقت العولمة بتأثيرات كبيرة على النظم الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية عامة، والمجتمع المصري بشكل خاص، فعلى مستوى النظام السياسي فمن المعروف أن الديمقراطية لها شروط تهيئ الفرصة لنجاحها مثل التعليم والوعي والمشاركة، إلا أن صورة الديمقراطية في مجتمعاتنا لا تعبر عن المشاركة في صنع القرار بطريقة متكاملة، وهذا من شأنه أن يدفع ببعض الأفراد والفئات إلى ممارسة بعض جرائم العنف المستحدثة، نتيجة إحساسهم بالقهر والتهميش، مما

أدى إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وتراكم الشكوك حول جدوى المشاركة وقيمتها من الناحية العملية (٢٤).

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي، فقد أدى تخلي الدولة في مجتمعاتنا عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، وعدم قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية أو الإنسانية لمعظم الجماهير إلى إحباط كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، وفقدانها لحلم العيش الكريم، ومن ثم فقدت كثير من هذه الفئات والشرائح إنسانيتها، لذلك يلاحظ رد فعل مضاد يعبر عن رفض الواقع القاهر، خاصة لأولئك الذين يعانون بشكل أكبر، حيث تكاد تجمع الدراسات على أن قاطني المناطق الشعبية والعشوائية المزدهمة التي تعاني من تدني الخدمات يكون لديهم ميولاً أكبر لممارسة العنف بأشكاله المستحدثة (٢٥).

أما بالنسبة للنظام الأسري في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، فقد تأثر بفعل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تقع على عاتق الأسرة، حيث أصبح من المستحيل أن نتوقع منها أن تؤدي وظائفها الاجتماعية في مجال التنشئة الاجتماعية على النحو المرغوب، إضافة إلى ما تعززه ظروف الفقر وعدم الكفاية، فنتحول عملية التنشئة إلى أشكال من الإساءة إلى الأطفال سواء في مجال الرعاية الصحية والجسدية أو التعامل الاجتماعي أو الإهمال، والإساءة والعدوان في بعض الأحيان، وهو ما ينتج عنه في النهاية أطفال غير أسوياء يكونوا أكثر ميلاً لإرتكاب جرائم عنف مستحدثة (٢٦).

وفيما يتعلق بالنظام التعليمي فقد تأثر بشكل كبير وأصبحت المدارس مجرد مكان لإيواء التلاميذ لفترة نهائية محددة، حيث فقدت المدرسة دورها الاجتماعي والتربوي المكمل لوظيفتها التعليمية، هذا إلى جانب النقص الحاد في أعداد المعلمين المؤهلين تربوياً، ونقص الأنشطة المدرسية التي تسهم في بناء الشخصية، ناهيك عن الحشو غير المبرر في المقررات الدراسية، والإعتماد

بصفة أساسية على الحفظ والتلقين، كذلك تغيير الأنظم التعليمية، مما جعل التلاميذ أكثر ميلاً لممارسة العنف بكل أشكاله المستحدثة (٢٧).

وفيما يتعلق بالنظام الإعلامي الذي أصبح المصدر الرئيسي في تشكيل وعي الجماهير في العصر الحديث، فعبر الثورة التكنولوجية الحديثة أصبحت وسائل الإعلام الجديد أحد أهم مصادر المعرفة والمعلومات ووسيلة للنقل الثقافي عبر الزمان والمكان، وكشفت الدراسات الحديثة الدور المحوري الذي تلعبه وسائل في توجيه السلوك وبث القيم الاجتماعية والتأثير في الإتجاهات، لذلك أثرت المادة الإعلامية التي تتناول الجريمة والعنف على الجمهور المتلقي، فأصبح أكثر ميلاً لتقليدها، حيث شاعت جرائم العنف المستحدثة التي تناولتها بشكل كبير وسائل الإعلام الجديد (٢٨).

وترى الباحثة من خلال هذا العرض المكثف للنموذج النظري التفسيري الذي سوف يساعدها في تحليل وتفسير البيانات التي ستقوم بجمعها من خلال المادة الميدانية المتمثلة في جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري، وبالتالي تتمكن من الإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية.

خامساً: منهجية الدراسة:

١- نمط الدراسة:

تدرج الدراسة الزاهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية في علم الاجتماع، والتي تسعى إلى وصف جرائم العنف المستحدثة التي ركز عليها الإعلام الجديد في المجتمع المصري، وكذلك تحليل الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية لهذه الجرائم، وكذلك تحديد المتغيرات التي طرأت على دور الدولة ووظائفها مما أثر على انتشار هذه الجرائم، وتحليل تأثيرات العولمة على النظم الاجتماعية، وتأثيرها على شيوع ثقافة العنف.

٢- أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة المفتوحة المتعمقة مع عدد إثني عشر حالة من جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري التي تناولتها وسائل الإعلام الجديد، وتحولت إلى ترندات على مواقع التواصل الاجتماعي، واشتملت أداة الدراسة على ثلاثة بنود أساسية على النحو التالي:

أ- الخصائص الاجتماعية لحالات الدراسة.

ب- أساليب العنف ودوافعه.

ج- ردود الفعل الاجتماعية على أحداث العنف.

ولم تكتفي الباحثة بأداة المقابلة فحسب، بل قامت بتحليل مضمون كل ما كتب ونشر حول هذه الجرائم المستحدثة على مواقع التواصل الاجتماعي، بل والإطلاع على الوثائق والتحقيقات للإستفادة منهما في تحليل وتفسير كل أبعاد جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري.

٣- صعوبات الدراسة الميدانية:

واجهت الباحثة أثناء إجراء الدراسة الميدانية عدد من الصعوبات كان أهمها ما يلي:

أ- مشقة السفر، وضرورة الحصول على تصريحات أمنية من الجهات المنوطة من أجل التحدث مع أطراف جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري.

ب- صعوبة الحصول على الوثائق والتحقيقات، خاصة أن هناك جرائم مازال التحقيق فيها مستمر أثناء إجراء الدراسة الميدانية.

ج- خوف أسر وعائلات أطراف الجرائم من التحدث مع الغرباء، نظرا لحساسية البعض وشكوكهم واعتقادهم أن الباحثة تتبع جهات أمنية أو جهات صحفية، فمنهم من رفض التحدث، ومنهم من كانوا يخافون من النشر والفضيحة والوصمة الاجتماعية.

د- إختلاف الروايات بين الأطراف المشاركة في جرائم العنف، وهو ما جعل الباحثة تحاول مقارنة كل رواية مع ما أسفرت عنه التحريات والتحقيقات الرسمية.

د- بذلت الباحثة مجهود كبير في إقناع المقربين من أطراف جرائم العنف المستحدثة بالحديث معها، ومدها بالمعلومات، وهو ما كان يخلق تناقض كبير في المعلومات المستمدة من مصادر متعددة ومختلفة.

سادساً: نتائج الدراسة:

لقد سعت الدراسة الحالية إلى محاولة التعرف على أبعاد جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري، والتي انتشرت بشكل كبير عبر وسائل الإعلام الجديد، فقامت الباحثة بدراسة إثنيتي عشر حالة كنماذج لجرائم العنف المستحدثة التي شهدتها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وحظيت هذه الحالات باهتمام وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، وقد قامت الباحثة بعمل عرض مجمع لهذه الحالات من خلال المحاور الأساسية التي اعتمدت عليها في التحليل كما يلي:

المحور الأول: من حيث الخصائص الاجتماعية لحالات الدراسة:

تمثلت الحالة الأولى في أحد أساتذة الجامعات ذات الواحد وأربعين عاماً، ذات المستوى التعليمي المرتفع (دكتوراه في الإعلام) وهي تنتمي للطبقة العليا ذات المستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، وهي مطلقة، ولديها إثنان من الأبناء، وكانت أصولها ريفية بالأساس، ولكنها انتقلت للعيش بكمبوند مشهور بمنطقة التجمع الخامس بالقاهرة.

وتمثلت الحالة الثانية في الإعلامية ذات الإثنيتين وأربعين عام من الأصول القاهرية التي عملت كمذيعة بقناة LTC، ثم مذيعة بقناة الحدث اليوم، وهي متزوجة ولديها طفل واحد، وكانت تنتمي للطبقة العليا ذات المستوى الاجتماعي

الاقتصادي المرتفع، وهى من أصول حضرية، حيث كانت تقطن بالقاهرة الجديدة.

وتمثلت الحالة الثالثة في إحدى الطالبات ذات الواحد وعشرون عام، وهى طالبة بالفرقة الثالثة بجامعة المنصورة، وهى تقيم بمدينة المحلة الكبرى، وكانت ذات مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط، ، وكانت تطمح طوال الوقت في الدخول لعالم الشهرة من خلال عملها كموديل وممثلة إعلانات.

وتمثلت الحالة الرابعة في أحد الصيدلانيات ذات الثلاثة والثلاثين عام، وهى متزوجة من صيدلي، ولديها ثلاثة أبناء، ونشأت في أصول ريفية بمحافظة الغربية، وكانت ذات مستوى اقتصادي اجتماعي مرتفع، وكانت تقطن بأحد الأحياء الراقية بالقاهرة الجديدة.

وتمثلت الحالة الخامسة لحالة الأم المطلقة ذات الثلاثين عام، ولديها طفل واحد ، وكانت منخفضة المستوى التعليمي، وقد نشأت في أصول ريفية بمحافظة الشرقية، بقرية أبو شلبي بمركز فاقوس بمحافظة الشرقية، وتنتمي لمستوى اجتماعي اقتصادي متوسط .

وتمثلت الحالة السادسة في الطفل الذي يبلغ من العمر خمسة عشر عام، وهو طالب بالصف الثالث الإعدادي، وكان ذا مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض، وكان يحاول مساعدة أبيه من خلال إمتحان بعض الأعمال اليومية البسيطة في محيط الحي السكني.

وتمثلت الحالة السابعة في الطالبة الجامعية العزباء البالغة من العمر إثنان وعشرون عامًا، وكانت من أصول حضرية، وتعيش بمستوى اجتماعي اقتصادي متوسط، وكانت تقطن بحي المقطم بمحافظة القاهرة، وكانت تعمل كمساعدة تريض بعد أوقات الدراسة، لسد احتياجاتها.

وتمثلت الحالة الثامنة في الطفلة ذات الستة سنوات التي تعيش في كنف أمها وأبيها، في مستقبل حياتها الدراسية ، وكانت ذات مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط، وكانت تقطن في مدينة الزينية التابعة لمحافظة الأقصر .

وتمثلت الحالة التاسعة في حالة الأم ذات الأربعة وثلاثون عام، وهي أمية ذات أصول ريفية، وذات مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط، وتقطن في قرية المطمر بمركز ساحة سليم بمحافظة أسيوط .

وتمثلت الحالة العاشرة في حالة الطفلة ذات الثمانية سنوات الطالبة بالمرحلة الابتدائية، وكانت من أصول ريفية ذات مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع، وتقطن في قرية كفور الغاب بمركز كفر سعد في محافظة دمياط.

وتمثلت الحالة الحادية عشر في حالة الرجل البالغ من العمر ٤٦ عام، وهو منفصل عن زوجته، وكان يتمتع بمستوى تعليمي مرتفع (تعليم أجنبي)، وكان يعيش بمستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع، وهو من أصول حضرية، وكان يقطن بمنطقة التجمع الخامس بمحافظة القاهرة.

وتمثلت الحالة الثانية عشرة في حالة الأم ذات الثمانية وعشرون عام، وهي ربة منزل، ولا تعمل، وهي مطلقة، وذات مستوى تعليمي منخفض، وكانت تعيش بمستوى اجتماعي اقتصادي متوسط، وهي ذات أصول حضرية وكانت تقطن بمنطقة فاطمة الزهراء بحي الضواحي بمحافظة بور سعيد.

- ويتضح من خلال العرض السابق للخصائص الاجتماعية لحالات الدراسة :

١- أن مرتكبي جرائم العنف من الرجال والنساء على حد سواء، وأن الظاهرة ليست مقتصرة على نوع الجاني ذكر كان أم أنثى بقدر ارتباط ذلك بالظروف والتغيرات العامة التي يمر بها المجتمع ككل بشرائحه ومكوناته من ذكور وإناث.

٢- إنتماء حالات الدراسة إلى كل الشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية ، حيث وجدت حالات ذات مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع، وحالات أخرى تنتمي إلى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط ، وحالات أخرى تنتمي إلى مستوى اجتماعي اقتصادي منخفض، وهو ما ينفي الفرضية التي تربط بين العنف والفقر، فظواهر العنف المستحدثة المنتشرة في المجتمع المصري لا ترتبط بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي المنخفض، أي أن ظواهر العنف لا تعد بالأساس نتيجة للفقر أو تحت ضغط الحاجة، حيث تتقاطع ظواهر العنف المستحدثة مع كل الطبقات والفئات والشرائح العليا والوسطى والدنيا، وقد تأكد من خلال حالات الدراسة أن الطبقات العليا ربما هي الأكثر ممارسة للعنف في عصر العولمة، وانتشار التكنولوجيا الحديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي.

٣- عدم إرتباط ظواهر العنف المستحدثة بعدد الأبناء من الأساس، حيث أن جميع حالات الدراسة ليس لديها عدد كبير من الأبناء ، مما يؤكد على أن حجم الأسرة لا يلعب دوراً في إنتشار ظواهر العنف في المجتمع الحديث، وهو ما يعني أن الأسرة النووية لم تعد قادرة على القيام بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية، وغرس قيم التسامح، وهو ما كانت تقوم به الأسرة الممتدة في الثقافة التقليدية في عصر ما قبل العولمة.

٤- تراوحت أعمار حالات الدراسة بين أوائل العشرينات ونهاية الخمسينيات، وهي من المراحل العمرية الشابة التي من المفترض أن ينخرط فيها الأفراد وينشغلوا بالعمل وتكوين المستقبل، حيث تمثل هذه المرحلة قمة النضج العقلي وقمة الإلتزان، والبعد عن العبث الذي يمكن أن ينتج عنه ممارسات عنيفة، مما يدل على أن العولمة والحادثة أثرت بالفعل على الاهتمامات العقلية للأفراد، والإهتمام بالعمل وبناء المستقبل، واستبدلت ذلك بالإهتمام بثقافة العنف، وتكريس الثقافة المادية وثقافة الإنتقام.

٥- وبالنسبة لأصول حالات الدراسة، كشفت الدراسة الميدانية ودراسة الحالات عن انتماء حالات الدراسة إلى كل من الريف والحضر على حد سواء، مما يؤكد على أن ظواهر العنف المستحدثة تتقاطع مع الريف والحضر، فلم يعد الريف في مأمن من الظواهر السلوكية الغريبة التي كانت تقف الثقافة التقليدية كحائط صد أمامها، حيث أصبحت ثقافة العولمة تجتاح الريف كما تجتاح الحضر.

٦- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن جرائم العنف المستحدثة تتقاطع مع كل المستويات التعليمية، ففي ظل ثقافة العولمة لم يعد المستوى التعليمي مؤثراً في تشكيل الوعي ومنع الأفراد من ارتكاب الجرائم، حيث تعد ثقافة العولمة المحرصة على العنف ثقافة تتفاعل معها كل المستويات التعليمية من خلال التفاعل عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

ويتضح من خلال العرض السابق للخصائص الاجتماعية لحالات الدراسة أن المستوى الاجتماعي الاقتصادي لا يمثل أهمية محورية في ظل ثقافة العولمة، حيث أصبحت كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية تتفاعل مع الوسائط الإلكترونية والرقمية التي تنتشر من خلالها ثقافة العنف في كل المجتمعات، حيث أصبحت هذه الثقافة عالمية بعد تحول العالم إلى قرية كونية في عصر الإنترنت، حيث أصبحت المعلومات تتساب بسرعة فائقة، ويتلقاها ويتفاعل معها جميع الأفراد في أي مكان على سطح الأرض بغض النظر عن الجنس والعمر والتعليم والمهنة ومحل الإقامة والمستوى الطبقي، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة دينا محمد صفوت عبد الحفيظ، ودراسة مروة محمد صديق ، ودراسة مصطفى أبو زيد ، حيث أوضحت هذه الدراسات أن الجرائم المستحدثة التي حدثت في مصر وغيرها من الدول العربية والغربية تؤكد على عولمة العنف المتجاوز لكل ما هو طبقي وحدودي.

المحور الثاني- من حيث أسباب العنف ودوافعه:

اختلفت أسباب العنف ودوافعه باختلاف حالات الدراسة:

١- ففي الحالة الأولى تركزت أحداث العنف في قيام أحد الأفراد بإرسال رسالة برابط معين على أحد مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة، واستقبلت الحالة الرسالة، وكان الرابط عبارة عن إختراق لهاتفها المحمول (هكرز)، ويمكن هذا الهكرز من الإستيلاء على كل البيانات والمعلومات الخاصة المحفوظة على الجهاز، بما في ذلك الصور والمحادثات والفيديوهات الشخصية، ونشر صورها الشخصية وبعض الفيديوهات التي كانت ترتدي فيها بعض ملابس النوم الشفافة والعارية في مناسبات نسائية وعائلية، ثم بدأت عملية الإبتزاز والمساومة المادية والمعنوية التي وصلت لحد الإبتزاز الجنسي للضحية، ويتفق ذلك مع دراسة أحمد صقر ، ودراسة نادية فوزي ، وكذلك دراسة سامية عبد السلام ، ودراسة - Holt, T. J., & Bossler, A. M.، حيث كشفت نتائج هذه الدراسات عن أن أسباب العنف هنا تتمثل في الإبتزاز المادي والجنسي والمعنوي، من خلال إستغلال الضحايا بطرق مختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٢- وفي الحالة الثانية تركزت أحداث العنف في قيام أحد القضاة بقتل زوجته مع سبق الإصرار والترصد، حيث قام الجاني بإيهام زوجته الضحية بشراء مزرعة، حتى يستدرج (الزوجة) الحالة إليها ، لتجاوز الخلافات التي شبت بينهما، لرغبة الحالة في إعلان الزوج الزواج بشكل رسمي، لأنها تزوجته بشكل سري ، فقام الزوج باستدراج الحالة، وقام بضربها على رأسها ، وكنم أنفاسها، ثم قام بتقييد قدميها، ولف قطعة من القماش على وجهها، وتقييدها بسلسلة من الحديد، ثم إلقاءها في حفرة وسكب زجاجات المياه الحارقة عليها لإخفاء معالمها، ثم قام بالردم عليها بعد التخلص من متعلقاتها الشخصية ، وكذلك أدوات الحفر، ثم توجه الزوج الجاني بتحرير محضر باختنائها، ويتضح من خلال ذلك أن السبب الرئيسي للعنف في الحالة الثانية كان الخوف نتيجة التهديد والإبتزاز المادي من قبل الزوجة، وكذلك خوف الجاني على مكانته

ومستقبله الوظيفي، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أسماء عبد العال ، ودراسة يوسف خطاب ، وكذلك دراسة Holt, T. J., & Bossler, A.، حيث أوضحت هذه الدراسات أن الخوف من المجتمع أو من المكانة الاجتماعية لا يعد سبب رئيس في حدوث الجرائم، أو إعتقاد سلوك العنف بصفة عامة.

٣- وتركز أحداث العنف في الحالة الثالثة في قيام أحد الطلاب بقتل زميلته داخل أسوار الجامعة، بعد إفتعال المشاكل معها، وعلى الرغم من إسراع الحالة مهرولة وسط المارة ، تمكن الشاب من اللحاق بها، وسدد لها عدد من الطعنات، ثم نحرها من الوريد إلى الوريد بقطع ذبجي بسكين ، كما أصابها بجروح قطعية في الصدر، وتركها ملقاة على الأرض ، وتم نقل الحالة إلى المستشفى بمساعدة بعض الأهالي، لكنها لفظت أنفاسها الأخيرة على عتبة المستشفى ، لتصل إلى المستشفى جثة هامة بلا حركة.

ويتضح من ذلك على أن أسباب العنف في الحالة تمثلت في الرغبة في الإنتقام والثأر بعد الإحساس بالإهانة نتيجة رفض الضحية الإرتباط بعلاقة عاطفية مع الجاني، وكذلك رفضها الزواج منه، ويتفق ذلك مع دراسة محمد عبد الرحمن عبد الغفار، ودراسة McCullough, M. E., Kurzban, R., & Tabak, B. A.، حيث أوضحت الدراستان أن أحد الدوافع الأساسية التي تقف خلف ارتكاب جرائم العنف لدى الشباب هو الشعور بالإهانة أو الأذى السابق، والرغبة في الانتقام ورد الاعتبار، خاصة في الجرائم ذات الطابع الشخصي أو العائلي، كما تشير إلى أن الدوافع الانتقامية غالباً ما تكون مصحوبة بتصاعد في حدة العنف بسبب الشحنة الإنفعالية العالية، كما تشير إلى أن مشاعر الغضب والإهانة تلعب دوراً حاسماً في تعزيز السلوك العدواني.

٤- وتركزت أحداث العنف بالنسبة للحالة الرابعة في قيام أحد الضباط بمطاردة أسرة بكاملها دهساً بالسيارة، حيث قام نجل الحالة بخدش سيارة أحد الجيران

أثناء لعبه بالأسكوتر الخاص بدون قصد، وعندما علم والد الطفل بالأمر حاول التواصل مع صاحب السيارة- وهو طبيب ضابط عسكري- ليعتذر له عما بدر من نجله الصغير، فرفض الضابط الحديث، وخرج الضابط مسرعاً بسيارته يريد دهنس الأب، وعندما سمعت زوجته أصوات المطاردة خرجت مسرعة لإستطلاع الأمر، ومن خلفها خرج الصغار الثلاثة ، فواصل إنطلاقه الجنوني نحو الأسرة، وصددهم جميعاً أكثر من مرة، فسقطت الأم جثة هامدة، وأصيب الأطفال الثلاثة بجروح وكسور .

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة الرابعة تركزت في الغرور والرغبة في إستغلال النفوذ والهيمنة وفرض السلطة على الأفراد المحيطين، ويتفق ذلك مع دراسة Fast, N. J., Halevy, N., & Galinsky, A. D، حيث توضح هذه الدراسة أن الأشخاص الذين يمتلكون سلطة أو نفوذاً، أو يشعرون بالتفوق والغرور، يصبحون أكثر ميلاً إلى ممارسة السلوك العدواني أو العنف بصفة عامة، خاصة عندما يُشعرون بتحدٍ أو تهديد لمكانتهم، كما تؤكد أن الغرور المرتبط بالسلطة يوّلّد شعوراً مفرطاً بالحصانة من العقاب، مما يشجع على استخدام العنف وسوء استغلال النفوذ.

٥- وبالنسبة للحالة الخامسة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد الأمهات بقتل صغيرها الذي يقيم معها في نفس المنزل، فغلقت النوافذ، وانهاالت على رأس الطفل بالضرب، بل وأقدمت على ذبحه، ونحر عنقه بالسكين، وقطعته لأشلاء، وفصلت رأسه عن جسده، وسلختها من الشعر كي تتمكن من طهيها وأكلها، وبالفعل أكلت من لحم طفلها، وقامت بإخفاء باقي الأشلاء .

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة الخامسة تركزت في شدة توتر الأم ، والخوف من المستقبل ، وكذلك خوف الأم المرضي على طفلها الوحيد، ويتفق ذلك مع دراسة Baumeister, R. F., Smart, L., & Boden, J.

M، حيث أوضحت الدراسة أن القلق والخوف من المستقبل يُعدان من العوامل النفسية القوية التي تدفع بعض الأفراد إلى السلوك العدواني أو العنيف، خاصة في البيئات غير المستقرة.

كما تشير إلى أن الأفراد الذين يعانون من توتر مزمن أو خوف مرضي (مثل اضطرابات القلق) قد يلجؤون إلى العنف كوسيلة دفاعية أو تعويضية عندما يشعرون بالتهديد أو فقدان السيطرة على المستقبل.

٦- وبالنسبة للحالة السادسة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد الشباب باستدراج طفل إلى منزله، وتجريده من ملابسه، وشقه بشكل طولي من الظهر والبطن، ونزع أحشائه، وفرزها داخل أكياس بلاستيكية، ثم ترك جثته داخل الشقة، وفر هاربًا.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة السادسة تركز في العوز المادي، وضيق الظروف المعيشية، والرغبة في تحقيق حلم الثراء السريع بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Agnew, R التي تعد من أبرز الدراسات التي ناقشت العلاقة بين الحرمان المادي والضغط الاقتصادية والسلوك الإجرامي أو العنيف، وقد توصلت الدراسة إلى أن العوز المادي وضيق المعيشة والرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي بسرعة قد تدفع الأفراد، خاصة في الطبقات الفقيرة أو المهمشة، إلى اتباع سلوكيات عدوانية أو إجرامية سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة لتحقيق حلم الثراء أو الخروج من الفقر.

٧- وبالنسبة للحالة السابعة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد الفتيات بضرب صديق أخيها بعد تهجمه على منزلهم، والإشتباك مع أبيها، فقام الشاب بضرب الفتاة بجبر على رأسها، ثم قامت الحالة بضرب الشاب في مناطق متفرقة من جسده طيلة نصف ساعة، وإذ بها تحضر مشرط حاد وتقوم بتقطيع الشاب بشكل جنوني حتى سقط قتيلاً.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة السابعة تركزت في الحماية والدفاع عن النفس، والحفاظ على الصورة الاجتماعية أمام المعارف والجيران، نتيجة حدوث العديد من المشاجرات والمناوشات بين الحالة وذويها، وبين الضحية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سامي عبد الله خليل، حيث أثبتت أن الدوافع الاجتماعية الكامنة خلف سلوك العنف لدى الشباب في البيئات الحضرية المصرية كالدفاع عن النفس أو عن الكرامة الاجتماعية يمثل أحد أهم مبررات العنف، خصوصًا في المواقف التي يشعر فيها الفرد بأن مكانته أو صورته أمام الآخرين مهددة، كما تتفق كذلك مع دراسة Cohen, D., & Nisbett, R. E التي أوضحت أن العنف في كثير من الحالات يُرتكب بدافع حماية الشرف أو الحفاظ على الصورة الاجتماعية أمام الآخرين، وخلصت الدراسة إلى أن الأفراد في الثقافات التي تُقدّر "الكرامة الاجتماعية" أكثر عرضة لاستخدام العنف كوسيلة دفاع عن النفس أو رد اعتبار اجتماعي عند الإهانة أو التهديد، وتتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة Anderson, E. حيث أوضحت أن ثقافة الشارع تركز منطق «الردّ/الانتقام» كقاعدة شرف/احترام، فيشعر الأفراد بدافع الانتقام للحفاظ على صورتهم أو سلامتهم الاجتماعية، ما يجعل كثيرًا من أعمال العنف ردود فعل «انتقامية» وليست بالضرورة غيابةً كاملاً للعقل .

٨- وبالنسبة للحالة الثامنة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد السيدات المنتقبات بمساعدة بناتها باستدراج طفلة صغيرة إلى منزلهم بحجة اللعب مع بناتها، وقامت السيدة بتخدير الطفلة وخنقها، وسرقة قرطها الذهبي، وانتهزت السيدة فرصة إنقطاع التيار الكهربائي، وقامت بالتخلص من جثة الطفلة عن طريق وضعها داخل زكية ورميها أمام أحد المنازل.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة الثامنة تركزت في العوز المادي، وسوء الحالة الاقتصادية، فكان دافع السرقة والإستيلاء على القرط الذهبي الذي

ترتيبه الطفلة هو الدافع الأساسي وراء ارتكاب هذه الجريمة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة Agnew, R., Matthews, S. K., حيث أكدت أن الفقر أو تدني المستوى الاقتصادي لا يُعد سبباً مباشراً أو رئيسياً في انحراف الأفراد أو ارتكابهم للعنف، بل إن الضغوط والمشكلات الاجتماعية والنفسية المصاحبة للفقر هي التي قد تدفع بعض الأفراد نحو السلوك الإجرامي. كما تختلف هذه النتيجة كذلك مع دراسة Pratt, T. C., & Cullen, F. T التي أكدت على أن الفقر والعوز المادي لا يُعدان من العوامل المفسرة بشكل قوي أو مباشر للجريمة، بل تتدخل عوامل أخرى كالثقافة الفرعية، وضعف الضبط الاجتماعي، والتفاوت الطبقي.

٩- وبالنسبة للحالة التاسعة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد ربّات المنزل بإقتراض مبلغ مالي من خلال أحد الشركات التي شاهدت إعلانات لها، وأخذت الحالة تتفنن في صرف المبلغ المالي، حتى وجدت نفسها غير قادرة على سداد الأقساط المستحقة، فقامت بتكرار نفس العملية مع شركة إقتراض أخرى، ووجدت نفسها غير قادرة على السداد، وأصبحت تتراكم عليها الديون، فقامت بتكرار نفس العملية مع شركة ثالثة ورابعة، حتى دخلت في دوامة الديون المستحقة، والتهديد بالسجن والفضيحة، والطلاق والتشريد، ثم اضطرت لإخبار زوجها الذي تخلى عنها وهددها بالطلاق، مما استدعى تدخل والدها لحل الأمر، ودخلت الحالة في حالة من الإكتئاب والحزن، مما دفعها للتخلص من أبنائها بقتلهم.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة التاسعة تركز في العوز المادي، وضيق العيش وسوء الحالة الاقتصادية، وزيادة متطلبات الحياة مع قلة الدخل، كذلك حالة الحزن والإكتئاب الذي تملك من الأم بسبب ما مرت به من مشاكل ولوم وتتمر وفضيحة وإحساسها بالخزي والعار، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Raphael, S., & Winter-Ebmer, R. التي توصلت إلى أن العوز

المادي وضيق المعيشة وانخفاض الدخل يعد سبباً رئيساً في إرتفاع معدلات الجرائم بشكل عام.

١٠- وبالنسبة للحالة العاشرة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد الشباب باستدراج طفلة صغيرة من الجيران بحجة اللعب مع أبناء أخته، وقام الشاب بالإعتداء الجنسي على الطفلة، وعندما هددته الطفلة بفضح أمره، قام بالتخلص من الطفلة عن طريق كتم أنفاسها، ثم قام بحفر حفرة في نفس غرفة معيشتها، وقام بدفن الطفلة، وتغطية جسدها بكمية كبيرة من الملح، لكتم أي رائحة للجثة.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة العاشرة تركز في ضيق العيش وسوء الحالة الاقتصادية، وعدم القدرة على الزواج، وبالتالي كان الدافع الجنسي وراء إرتكاب هذه الجريمة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة Baumer, E. P., & South, S. J.، حيث أثبتت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة قوية أو مباشرة بين تدني الحالة الاقتصادية وارتفاع معدلات الجرائم الجنسية، وأوضحت أن العوامل الثقافية مثل المعتقدات حول دور المرأة، ومستوى الوعي والتعليم، وانتشار ثقافة العنف الذكوري هي التي تُفسر التباينات في معدلات جرائم الاغتصاب أكثر من العوامل الاقتصادية، وبالتالي فالفقر وحده أو صعوبة الزواج لا يكفيان لتفسير الجرائم الجنسية، وأن الأسباب الثقافية والنفسية والاجتماعية (مثل التنشئة الذكورية الخاطئة، أو ضعف الضبط الاجتماعي، أو النظرة التمييزية تجاه النساء) هي الأهم في تفسير حدوث الجرائم الجنسية.

١١- وبالنسبة للحالة الحادية عشر فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد الشباب باستدراج فتيات الليل، والقيام بتكثيفهم وتعذيبهم، وإجبارهم على تعاطي المخدرات، ثم القيام بتقييدهم لممارسة الرزيلة معهم، وتصويرهم في أوضاع مخلة وشاذة، والقيام ببعض الممارسات السادية معهم كضربهم بالعصى

والكرباك، وجرحهم ببعض الآلات الحادة، والقيام بتصويرهم عاريات، وضربهن حتى الموت، وإلقاء جثثهن على الطرق الصحراوية، لإخفاء معالم جرائمه.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحادية عشر يتمثل في المشاكل الحياتية التي أدت إلى سوء التوافق النفسي والاجتماعي، فقد عانت الحالة من العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية ، مما كون لديها دوافع عدائية لدى الفتيات على الأخص، بالإضافة إلى الرغبة الشديدة في الانتقام والعداء، نتيجة الإحساس بالظلم والخداع من قبل زوجته وأصدقائه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة R. Agnew، التي توصلت إلى أن التعرض لضغوط أو “strains” (مثل الإذلال الاجتماعي، أو الخسارة، أو المعاملة الظالمة) يؤدي إلى طغيان المشاعر السلبية والرغبة في الانتقام، وهذه المشاعر قد تدفع بعض الأفراد إلى «التكيف الإجرامي» كوسيلة للتنفيس أو استرداد الكرامة، وتتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة Felitti VJ حيث أظهرت أن التعرض لصدمات وخلل أسري (إساءة، عنف أسري، سجن أفراد بالأسرة، الخ) يرتبط لاحقًا بمشكلات سلوكية وصحية واجتماعية ، بما في ذلك الميل للسلوكيات الإجرامية أو العنيف، وخلصت إلى أن المشاكل الأسرية والظروف المنزلية المدمرة تهيئ أرضية نفسية واجتماعية قد تجعل الأفراد أكثر عرضة للغضب، كما تنمي لديهم الرغبة في الانتقام، والسلوك الإجرامي.

١٢- وبالنسبة للحالة الثانية عشرة فقد تركزت أحداث العنف في قيام أحد الأمهات ببيع جزء من جسد ولدها، مقابل الحصول على مبلغ كبير من المال، فقامت الأم بالاتفاق على صفقة البيع مع أحد الأطباء التي تعرفت عليه في أحد المواقع الخاصة بتجارة الأعضاء ، وعزمت الأم على إستئصال كلية طفلها الصغير وبيعها ، وتصوير ذلك في مكالمة فيديو مع شريكها.

ويتضح من ذلك أن أسباب العنف في الحالة الثانية عشرة يتمثل في الجشع والطمع، ورغبة الأم في تأمين حياتها وحياء أطفالها من خلال هذه الصفقة التي لم ولن تتكرر على حد تعبيرها، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Shrestha, B. التي أثبتت أن الرغبة في «تأمين المستقبل» أو تحسين الوضع المادي قد يدفع بعض الأفراد للموافقة على عرض أو بيع الأعضاء، خصوصاً في البيئات الهشة اقتصادياً.

ويتضح من العرض السابق أن العولمة ساهمت في خلق أنماط مختلفة من العنف، وتراوحت هذه الأسباب في التهديد والإبتزاز المادي والجنسي والمعنوي، ثم التهديد والخوف، ثم الرغبة في الإنتقام والثأر، ثم إستغلال النفوذ والهيمنة وفرض السلطة على الأفراد المحيطين، ثم التوتر الخوف الشديد من المستقبل المجهول، ثم العوز المادي وضيق الظروف المعيشية، ثم تحقيق حلم الثراء السريع بكافة الطرق المشروعة وغير المشروعة، ثم الحماية والدفاع عن النفس، والحفاظ على الصورة الاجتماعية، ثم دافع السرقة لسد الإحتياجات المعيشية، ثم دافع الجنس نتيجة عدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة، ثم الدوافع النفسية كالإحساس بالدونية والرغبة في الإنتقام، أو زيادة الطموحات والتطلعات مما يؤدي إلى زيادة الجشع والطمع والبحث عن كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة للتربح السريع.

وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في الإنتشار والمحاكاة لهذه الأحداث بدليل حدوث أحداث عنف مماثلة في مجتمعات أخرى بعد حدوث هذه الوقائع، فهناك جرائم مشابهة حدثت بالفعل في بعض الدول العربية مثل الأردن والسعودية، وأيضاً بعض الدول الغربية كفرنسا وألمانيا، وهو ما يؤكد عولمة ظواهر العنف، بل ومحاكاتها على مستوى العالم.

المحور الثالث – من حيث ردود الفعل الاجتماعية على أحداث العنف:

إتضح من خلال دراسة الحالات إختلاف ردود الفعل الاجتماعية حول أحداث العنف فلم تسلم الحالة الأولى (حالة الأستاذة الجامعية) من النظرة الدونية من قبل الأهل والأقارب والأصدقاء والمحيطين، الذين شاهدوا الصور والفيديوهات، كما أن هناك من إختلق القصص والرويات والأحداث التي تدين الحالة الضحية، فعلى الرغم من إنتهاء الموقف إلا أن تداعياته وآثاره النفسية والاجتماعية مازالت تطارد الحالة الضحية هي وأسرتها وأقاربها، حيث تعد هذه الجريمة وصمة عار في جبينها وجبين أسرتها وذويها.

وأحدثت الحالة الثانية (القاضي قاتل زوجته) ضجة إعلامية، وردود فعل متباينة، خاصة لدى أسرة الجاني وزملاءه في العمل، وكذلك أسرة المجني عليها، كما أثارت القضية ردود فعل متباينة على مواقع التواصل الاجتماعي الذي حول القضية إلى (ترند) وقضية رأي عام، فمن خلال متابعة ردود فعل أسرة الجاني تبين إصابة الجميع بالذهول وعدم التصديق، حيث لم يصدق زملاءه في العمل ما قام به من أفعال، وكسبت الحالة الضحية تعاطفاً كبيراً من رواد مواقع التواصل الاجتماعي وصل لحد إنشاء مجموعات وصفحات تحمل اسم الحالة الضحية، وقيامهم بنشر لينكات تتضمن تطورات القضية والتحقيقات، وتبادل الآراء والمناقشات حول لغز القضية ، كما ظهر ذلك بصورة كبيرة أيضاً من خلال تفاعل الجمهور من خلال التعليقات على المواقع والصحف التي كانت حريصة على نشر تطورات الحدث من خلال المراسلين، ومن خلال عمليات البث المباشر من داخل قاعة المحكمة، حيث ظهر من خلال هذه التعليقات الإدانة والإستهجان الاجتماعي الكبير لهذا الفعل المشين، نظراً لأن القاضي المتهم من المفترض أنه يعمل بمهنة مقدسة، وثبت من خلال فعلته عدم أهليته لها ، وبالتالي تسبب هذا في تشويه صورة القضاء لدى الرأي العام المصري، وبالتالي فقدان الأمان وفقدان الثقة وفقدان القدوة لدى الكثيرين.

وعن ردود الفعل المجتمعية حول الحالة الثالثة (الطالب قاتل زميلته) فقد تحولت هذه القضية إلى قضية رأي عام وأثارت جدلاً واسعاً بين نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي، حول العنف ضد المرأة في مصر بوجه عام، والعنف والطريقة البشعة التي قتلت بها الضحية بوجه خاص، ولكن الغريب في الأمر هو ظهور شريحة من المجتمع المصري، أبدت تعاطفها مع القاتل ومع والدته، بل وأطلقت حملات لجمع الأموال من أجل الدفاع عنه، ومطالبة عائلة الضحية بالصفح وقبول الدية.

واختلفت ردود الأفعال كذلك في الحالة الثالثة حول تداعيات بث المحاكمات وبث عقوبة الإعدام، وما قد تحمله من آثار، حيث أوضح المؤيدون على ضرورة إذاعة المحاكمات وبث الإعدام بصورة مباشرة لردع كل من تسول له نفسه الإقدام على مثل هذا الفعل الإجرامي، في حين يشير الرأي الآخر أن البث المباشر للإعدام قد يتسبب في تشويه صورة القضاء والأحكام في مصر، حيث قد يثير هجمات من الجمعيات الدولية الراعية لحقوق الإنسان .

ولكن اتفقت ردود الفعل الاجتماعية حول الحالة الرابعة (جريمة الدهس بالسيارة) حيث تفاعل سكان المدينة مع الحادث، ومازالوا ينتظرون محاكمة عاجلة ورادعة للمتهم الذي يحظى بمكانة اجتماعية مرموقة، حيث أنه ينتمي لمؤسسة سيادية ينتظر منها أن تعاقب أعضائها غير الملتزمين.

وبالنسبة للحالة الخامسة (الأم قاتلة طفلها) فقد استدعت هذه الجريمة ردود فعل كبيرة لدى جميع الفئات الاجتماعية، حيث اتسمت جميعها بالذهول والرعب وعدم التصديق لما حدث، كما أثارت الجريمة موجة من الجدل الكبير بين الأوساط القانونية حول قانون الأحوال الشخصية، حيث انقسم الجدل بين مؤيد ومعارض لنص القانون المصري الحالي.

وبالنسبة للحالة السادسة (جريمة شبرا الخيمة) فقد استدعت هذه الجريمة ردود فعل مجتمعية كبيرة، حيث سادت حالة من الغضب والخوف والهلع والرعب في ربوع المجتمع المصري عامة، وفي محافظة القليوبية ومنطقة شبرا الخيمة بصفة خاصة، لدرجة أن قام الناس بحبس أطفالهم وحرمانهم من نزول الشارع إلا في الضرورة القصوى، في حين ظهر فريق آخر غير مقتنع بأي من هذه الأقاويل قائلين أن هذه الجريمة وثيقة الصلة بعصابات تجارة الأعضاء في مصر والعالم العربي، وظهر فريق ثالث يرى أن الجريمة ليس لها علاقة بتجارة الأعضاء، لتبقى الحقيقة المرعبة هي وصول جرائم الديب ويب لمصر، وهي المواقع الظلامية التي تتحكم فيها العصابات الدولية.

وبالنسبة للحالة السابعة (جريمة الممرضة والقهوجي) فقد أثارت هذه القضية ردود فعل اجتماعية كبيرة، بل أنها تحولت إلى قضية رأي عام، وأثارت كذلك جدلاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، حول كمية العنف والبلطجة المنتشرة بكثرة وبصورة ملاحظة في الآونة الأخيرة بوجه عام، والعنف والإعتداء والطريقة البشعة التي قتل بها الضحية بوجه خاص، وعلى النقيض من ذلك وجدت شريحة تضم أهل الحالة وبعض الأقارب والجيران أبدت تعاطفها مع الحالة ومع والدها، بسبب تعرضها لحملات من التشويه والسب والتشهير من قبل القتل وبعض أصدقائه، ووجد فريق ثاني يطالب عائلة الضحية بالصفح والصلح ودفع مبلغ معين على سبيل التعويض، ووجد فريق ثالث يطالب بالقصاص العادل والفوري.

وبالنسبة للحالة الثامنة (الطفلة زينة) فقد أثارت هذه الجريمة رد فعل اجتماعي كبير، حيث سادت حالة من الذهول والهلع والرعب بين أهالي المنطقة، فقد قام الجيران بحبس أطفالهم، ومنع النزول للشارع مطلقاً، وتنبه أولادهم بعدم الدخول للعب داخل أي منزل، حتى ولو كان منزل الأقارب أو

الجيران، كما قام الجيران بمنع بناتهم تمامًا من إرتداء الذهب أو الفضة، أو ما شابه ذلك من منتجات، خوفًا أن يتتبعهم أحد اللصوص، ويحدث لهم مثلما حدث للحالة، كما سادت بين الأهالي حالة من إنعدام الأمن والأمان والثقة، بل سادت حالة من الحذر الشديد، وصلت إلى حد التخويف والتخوين المطلق، وتوقع الخيانة والغدر من أقرب الناس.

كما أثارت هذه القضية إهتمام الرأي العام، حيث اكتسب والد الطفلة القتيلة ووالدتها تعاطف جميع أهالي مدينة الأقصر، والمدن المجاورة، فقام أهالي المدينة، والمدن المجاورة، بطرح القضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مطالبين بضرورة القصاص والمحاكمة السريعة لهذه السيدة المدومة الرحمة والإنسانية، بل طالب البعض بضرورة بث المحاكمة، وبث عقوبة الإعدام للأم وبناتها.

وبالنسبة للحالة التاسعة (الأم قاتلة أبنائها) وقد استدعت هذه الجريمة ردود فعل كبيرة لدى جميع الفئات الاجتماعية، اتسمت جميعها بالذهول والرعب وعدم التصديق لما حدث، فمن المستحيل أن تقدم أي أم على مجرد التفكير في إيذاء فلذة أكبادها، وأوضح بعض نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي أن العذر الوحيد لهذه الأم حال أنها قد تعاني من المرض النفسي أو العقلي، حيث أن ما قامت به هذه الأم يتنافى مع الطبيعة البشرية، بل والحيوانية أيضًا، وهناك فئة ثالثة صبت لومها على زوج الحالة، الذي كان يتركها وحيدة طوال الوقت، لتواجه بمفردها الحياة الأسرية والمجتمع الذي أصبح مليء بالمتطلبات والتطلعات التي تزداد يوم بعد يوم.

وبالنسبة للحالة العاشرة (الطفلة المغتصبة) وقد استدعت هذه الجريمة ردود فعل اجتماعية كبيرة، خاصة لدى أهل الحالة وأقاربها وجيرانها، حيث اتسمت جميعها بالغضب والذهول والمفاجئة والرعب وعدم التصديق لما حدث وما

يحدث، فمن المستحيل أن يتخيل أحد ما قام به هذا الشاب تجاه هذه الطفلة البريئة ، إلا إذا كان يعاني من مرض نفسي معين ، وغير مسئول عن أفعاله وتصرفاته، كما يعد هذا النوع من الجرائم نادر الحدوث داخل المجتمعات الريفية، التي تمتاز بالترابط والتكافل والتعاون وسيادة العلاقات الأولية، كما أنها تعد أكثر المجتمعات تدينًا وتمسكًا بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، كما أوضح العديد من النشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن هذه الجريمة وغيرها من الأحداث الغريبة الأخيرة قد تعددت كل الحدود ، واخترقت كل الثقافات والمجتمعات ، مما ينذر بحدوث كارثة اجتماعية كبيرة.

وبالنسبة للحالة الحادية عشر (سفاح التجمع) وقد أثارت هذه القضية ردود أفعال محلية بل وعالمية غاضبة ورافضة تمامًا لهذه الأفعال الوحشية التي تنتافي مع الأديان ومع الإنسانية، وتحولت القضية إلى قضية رأي عام، وليس قضية تابعة لجهات التحقيق وللمحاكمة فقط، وبالرغم من إنعقاد جلسة المحاكمة بسرية فوجئ الجميع بتتحي كل أفراد الدفاع عن المتهم، بعد مشاهدة فيديوهات ومكالمات تدين المتهم أمام المحكمة ، وإلى وقتنا هذا لا تزال تتكشف العديد من التفاصيل الصادمة في هذه القضية.

وبالنسبة للحالة الثانية عشرة (الأم القاتلة) فقد أثارت هذه الجريمة جدلاً واسعاً بين نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي، حول خطورة استخدام هذه الوسائل، حيث أصبحت بعض المواقع في وسائل التواصل الاجتماعي هي المحرض الأساسي في حدوث مثل هذه الجرائم، مما دفع البعض إلى القول أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أصبحت من أهم مصادر العنف والإجرام إن لم تكن المحرض الأول عليها في وقتنا هذا، وتشهد هذه الجريمة البشعة على ذلك.

كما طالب أهالي الحي، وعموم الأفراد عبر وسائل التواصل الاجتماعي بضرورة القصاص والمحاكمة السريعة لهذه الأم المجرمة، وضرورة بث المحاكمة للأمم والمحرض معاً بصورة مباشرة، ليكون ذلك عبرة لردع كل من تسول له نفسه الإقدام على مثل هذا الفعل الإجرامي.

ومن خلال العرض السابق كشفت نتائج الدراسة أن ردود الفعل الاجتماعية لأحداث العنف المستحدثة في المجتمع أحدثت تفاعل كبير من كافة الشرائح الاجتماعية حول هذه الجرائم، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، واحتلت هذه القضايا قمة الترنند في فترات حدوثها، فقد اكتسبت جميع الحالات تعاطف كبير من قبل المجتمع، كما اختلفت ردود الفعل حول ما يحدثه البث المباشر للمحاكمات من آثار نفسية واجتماعية سيئة على شرائح عديدة بالمجتمع (وصلت إلى حد تقليد هذه الأفعال الإجرامية، حيث شهد المجتمع المصري حدوث جرائم مماثلة في نفس الفترة وعلى نفس النهج) مما قد يتسبب على المدى البعيد في تكريس ثقافة الإنتقام والتشفي لدى شرائح المجتمع المختلفة.(انظر حالة سفاح التجمع وحالة طفل شبرا وحالة سيدة بورسعيد وحالة طبيب الكويت وأبنه).

ولا تختلف ردود الفعل الاجتماعية حول جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري عن ردود الفعل الاجتماعية في مجتمعات أخرى سواء عربية أو غربية ، وهو ما أقرته الدراسات العربية والأجنبية كدراسة رشا شرابي التي توصلت إلى أن حدوث الجرائم تؤدي إلى زيادة الإحساس بالخطر والميل إلى تأييد العقوبات المشددة، وهي آلية مشابهة لما يحدث في المجتمعات الغربية، كما ذكرت دراسة Wu, Y., Klahm, C. F. IV, & Atoui, N أن أنماط الخوف من الجريمة لدى الأمريكيين والعرب تكاد تكون واحدة، وتُظهر أن

العوامل المسببة للخوف (مثل التعرض الإعلامي، والتجارب السابقة، والمستوى الاجتماعي) تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها في مجتمعات غربية أخرى، مما يدل على تشابه الآليات الاجتماعية في ردود الفعل تجاه الجريمة عبر الثقافات المختلفة، وهو ما يؤكد أن ردود الفعل الاجتماعية تجاه الجريمة تتبع آليات متشابهة في المجتمعات العربية والغربية، مما يؤكد عالمية نمط الخوف من الجريمة والتضخيم الإعلامي لجرائم العنف المستحدثة.

وهو ما يؤكد أن ثقافة العولمة استطاعت أن تحول العالم لقرية صغيرة يتفاعل أفرادها عبر العالم الافتراضي، فالجرائم يتم بثها والتفاعل معها عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تضم أفراد ينتمون إلى مجتمعات مختلفة ويتفاعلون مع الحدث في ذات الوقت، وبالتالي تحققت عولمة العنف، وبذلك يمكننا القول أن العولمة قد ساهمت في خلق رؤى مختلفة وردود فعل متباينة حول ظواهر العنف المستحدثة في المجتمعات، إلى الحد الذي جعل العنف مستصاغ، واتضح ذلك من خلال ردود الفعل حول حالات الدراسة، حيث وجدت فئات من المجتمع تتفاعل وتؤيد بعض أحداث العنف، على الرغم من الإدانة الكاملة لجميع ظواهر العنف في الماضي من قبل جميع الفئات الاجتماعية، بغض النظر عن إختلاف المجتمعات.

خاتمة:

لقد كشفت نتائج الدراسة عن أن العولمة قد سعت بآليات متعددة، من خلال الإستثمار المكثف لثورة المعلومات والاتصالات، إلى إدماج غيرها من الثقافات الوطنية والقومية للبشرية، وانطوت عملية الإدماج على عناصر صدام وصراع بين الحضارات، وقد استهدف هذا الصراع الإدماج والهيمنة، مما تسبب في إنكاء الصراعات والعنف والأعمال المسلحة.

مما يؤكد الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، وهى أن العولمة عملت على نشر العنف على النطاق الدولي، وأدت إلى ارتفاع معدلاته، حيث تعدى العنف جميع مجالات الحياة وأصبح سمة اجتماعية في مختلف البيئات الأساسية التي تكون الهيكل الاجتماعي، بدءاً من العنف الشارع والمدرسة إلى العنف المواصلات إلى العنف في المؤسسات، فالعنف أصبح ظاهرة مركبة له جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية.

وفيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على دور الدولة ووظائفها في المجتمع المصري، وتأثير ذلك على ارتفاع معدلات العنف أكدت الدراسة أن العولمة قد عملت على انهيار دور الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث سعت العولمة إلى تفكيك الدولة القومية في العالم النامي بصفة عامة، والمجتمع العربي بصفة خاصة، وذلك من خلال بعث الحيوية في الأقليات مما فجر الصراعات بينها (جنوب السودان - تكرار المحاولة في العراق - سوريا - لبنان - وغيرها من المجتمعات العربية والإسلامية)، ناهيك عن دور العولمة في جعل الدولة القومية عاجزة عن إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، مما أدى إلى ظهور سلوكيات انتهازية، أو الخروج على الدولة، حيث تكثر التظاهرات والتمردات، وتنتشر الفوضى لى تنهار وتسقط الدولة، وبالتالي ينتشر ويزداد العنف على النطاق الإقليمي والعالمي.

وفيما يتعلق بتأثيرات العولمة على النظم الاجتماعية في المجتمع المصري وآثار ذلك على شيوع ثقافة العنف أكدت الدراسة أن أساليب التنشئة في الأسرة والمدرسة ودور العبادة ووسائل الإعلام هي أساليب تسلطية قهرية استبدادية تعزز قيم الخضوع والخنوع والطاعة والولاء، ولا تهتم بقيم الاختلاف أو النقد أو الرفض، ففي ظل العولمة أضحت الأسرة في كثير من الفئات الاجتماعية مصدراً ثانوياً للتربية وتكوين سلوك الأبناء.

كما ساهم الإعلام الجديد في شيوع ثقافة العنف في المجتمع وفي النظم الاجتماعية فقد أصل وعمق مفهوم البلطجة والإرهاب والعنف والقتلة المأجورين، وقدم محتوى خلق شعوراً وهمياً لدى المتلقين بأن القوة والعنف وسيلة ضرورية لحل المشكلات اليومية في حياتنا، فأصبح الأفراد أكثر تعوداً على العنف، بل وسقط الحاجز النفسي بين كراهية العنف والقدرة على ممارستها، فالأفلام والمسلسلات تدعو إلى العنف ومحاكاته، الأمر الذي ترتب عليه أن تنشأ الأجيال الجديدة على العنف بعد أنها اعتادت عليه من خلال استمرار الرؤية والمتابعة لهذه المشاهد في الأفلام والمسلسلات.

لقد أضحت النظم الاجتماعية مصدراً للعنف ومن ثم تولد عنفاً مضاداً من قبل أفراد المجتمع، بل وأصبح العنف يوجه إلى رموز هذه المؤسسات الاجتماعية، ففي مؤسسة الأسرة يكون العنف المضاد موجهاً ضد رموز هذه المؤسسة (الأب والأم)، وفي المؤسسة التعليمية يكون العنف المضاد موجهاً لرموز المؤسسة التعليمية (الإدارات التعليمية والمعلمين) وفي المؤسسة الدينية يوجه العنف إلى (رجال الدين) وهكذا.

ومن خلال دراسة الحالات رصدت الباحثة صور متعددة لظواهر العنف المستحدثة في المجتمع المصري، فقد تبين من خلال حالات الدراسة أن العولمة ساهمت في خلق نماذج وأنماط مختلفة من العنف، كالتهديد والإبتزاز والقتل والتعذيب والحرق وفرض السيطرة والنفوذ، والانتقام إلى جانب المشاهدة والتسلية والبلث المباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعمل (ترند) وتحقيق مكاسب مادية وتباينت الأسباب مابين التهديد والإبتزاز المادي والجنسي والمعنوي، ثم التهديد والخوف، ثم الرغبة في الانتقام والثأر، ثم استغلال النفوذ والهيمنة وفرض السلطة على الأفراد المحيطين، ثم الخوف الشديد من المستقبل المجهول، وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ردود فعل قوية حول هذه الظواهر ما بين مؤيد ومعارض، نظراً لما حدث من تقليد لهذه الأفعال

الإجرامية، حيث شهد المجتمع المصري حدوث جرائم مماثلة في نفس الفترة وعلى نفس النهج، مما قد يتسبب على المدى البعيد في تكريس ثقافة الانتقام والتشفي لدى شرائح المجتمع المختلفة.

ولا تختلف ردود الفعل الاجتماعية حول جرائم العنف المستحدثة في المجتمع المصري عن ردود الفعل الاجتماعية في مجتمعات أخرى سواء عربية أو غربية، وهو ما يؤكد أن العولمة عملت على شيوع ثقافة العنف عبر العالم، وفي النهاية تأمل أن يكون حصاد هذه التجربة البحثية حافزاً ومنبها لصناع السياسات الاجتماعية والمخططين والباحثين وإثراء لوعيهم وفق قرائن علمية لمزيد من الاهتمام الشامل والمتكامل بظاهرة العنف المستحدث في المجتمع المصري.

المراجع:

(١) انظر كل من:

- دينا محمد صفوت عبد الحفيظ ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لجرائم العنف المستحدثة لدى الشباب المصري: دراسة تحليلية لبعض جرائم القتل المنشورة في عامي ٢٠٢١-2022م، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، المجلد ٨، العدد ٧٠، مارس ٢٠٢٤ .

[jfabsu.journals.ekb.eg+2EKB Journals+2](http://jfabsu.journals.ekb.eg+2EKB+Journals+2)

- الشيماء عبد الرسول بهنسي، الأبعاد الاجتماعية للعنف: دراسة تحليلية لجرائم العنف الجنسي ضد الأطفال، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة المنوفية، العدد الأول، ٢٠٢٢.

- نسرین محمد صادق، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للعنف لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة المنصورة، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٦ .

artman.journals.ekb.eg

- فاطمة أحمد محمد موافي، الأبعاد الاجتماعية المعاصرة المؤثرة في إنحراف الحدث، جامعة جنوب الوادي، مجلة القسم الاجتماعي، المجلد ٣٢، العدد ٦٠، يوليو ٢٠٢٣.

- مروه محمود صديق، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بانتشار الجرائم المستحدثة في الأسرة المصرية، دراسة مقارنة بين الريف والحضر. المجلة المصرية

للدراستات، العدد ٤٩، المجلد ٥، ٢٠٢٢.

<https://doi.org/10.21608/jes.2020.2063834>

- فاطيمة مبروك، الجرائم المستحدثة: ضبط المفهوم وتحديد الأنماط، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، ٢٠٢٣: متاح على الرابط

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/220965>

- عيدة جفال، قراءة سيكولوجية لظاهرة الجريمة المستحدثة: تحليل الجرائم المستحدثة والسلوك الإجرامي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١)، المجلد ١٢، ٢٠٢٣ متاح على

الرابط: <https://philarchive.org/rec/-21945>

- عيدة الرشدي، مستوى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى طلاب الجامعات السعودية، مجلة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد ٣٧، الجزء (٤)، ٢٠٢٣.

- أحمد صقر، جريمة الابتزاز الإلكتروني: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ١٤، الجزء (١)، ٢٠٢٤.

- حلمي حامد الغوايبي، استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي ودورها في دعم أعمال العنف السياسي لديهم، مجلة كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد (٢)، الجزء (٣)، ٢٠١٦.

- عبد الجواد محمد عبد العزيز، أثر الإعلام الرقمي في بروز جرائم العنف المستحدثة لدى الشباب، المجلة المصرية لعلوم الإعلام، العدد (٢٠)، الجزء (١)، ٢٠٢٢.

- سامي عبد الله خليل، "الدوافع الاجتماعية والنفسية للعنف لدى الشباب: دراسة ميدانية في بعض المجتمعات الحضرية"، مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية، المجلد (٢٢)، العدد (٣)، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.

- نادية فوزي، جرائم الإنترنت كأحد أنماط الجرائم المستحدثة: دراسة اجتماعية، مجلة جامعة القاهرة للعلوم الاجتماعية، العدد (٤٨)، الجزء (٢)، ٢٠٢٢.

- نجلاء حسن، دور الإعلام الجديد في انتشار جرائم العنف المستحدثة بين الشباب الجامعي، مجلة الإعلام العربي، العدد (١٥)، الجزء (٢)، ٢٠٢٢.

- محمود أشرف، الأبعاد القانونية لجرائم (Deepfake)، مجلة البحوث القانونية، العدد (٧)، المجلد (١)، ٢٠٢٢.

- سامية عبد السلام، الجرائم السيبرانية في المجتمع المصري: دراسة ميدانية، مجلة البحوث الاجتماعية، العدد الخامس، الجزء الثالث، ٢٠٢٢.

- مصطفى أبو زيد، الإعلام الجديد والترؤيع لجرائم العنف المستحدثة عبر شبكات التواصل، مجلة الإعلام والاتصال، المجلد الثامن، العدد الثاني، ٢٠١٩.
- أسماء عبد العال، تأثير الترددات الرقمية في انتشار جرائم العنف المستحدثة بين المراهقين، مجلة الدراسات الشبابية، المجلد السادس، العدد الثاني، ٢٠٢٣.
- يوسف خطاب، آليات مواجهة جرائم العنف المستحدثة في التشريع الجنائي المصري، مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد ٤٧، العدد الثاني، ٢٠٢٢.
- أحمد قنديل، السياسة الجنائية في مواجهة الجرائم المعلوماتية، مجلة الحقوق، جامعة عين شمس، العدد ٤٢، الجزء الأول، ٢٠١٨.
- هالة الكردي، الجرائم الإلكترونية في البيئة الأسرية: دراسة حالة على بعض الجرائم الأسرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد العاشر، المجلد (٢)، ٢٠٢١.
- محمد العطار محمد، الجرائم السيبرانية بين الشباب الجامعي: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الثامن، المجلد الثاني، ٢٠٢٣.
- إيمان موسى، الوعي القانوني لدى الشباب الجامعي تجاه الجرائم الإلكترونية، مجلة جامعة عين شمس للدراسات القانونية، العدد ٤٥، الجزء الثاني، ٢٠١٩.
- رشا شرابي، هل يؤدي استهلاك أخبار الجريمة إلى زيادة الخوف من الجريمة لدى الشباب المصري؟ مجلة كوم للدراسات الإعلامية، جامعة بني سويف، العدد ٣٦، ٢٠٢٤.
- Holt, T. J., & Bossler, A. M. Cybercrime in progress: Theory and prevention of technology-enabled offenses. Routledge, 2016.
- Wall, D. S. Cybercrime: The transformation of crime in the information age. Polity Press, 2007.
- Yar, M., & Steinmetz, K. F. , Cybercrime and society (3rd ed.). Sage, 2019.
- McQuade, S. C Understanding and managing cybercrime. Allyn & Bacon, 2009.
- Jewkes, Y., & Yar, M. (Eds.). Handbook of Internet crime. Willan Publishing, 2013.
- Baumeister, R. F., Smart, L., & Boden, J. M., "Anxiety, fear of the future, and aggressive behavior: Psychological predictors of violence", Psychological Review, Vol. 103, No. 1, 1996.
- Holt, T. J. Cybercrime through an interdisciplinary lens. Routledge, 2023.

- Bossler, A. M., & Holt, T. J. The effect of self-control on - victimization in the cyberworld. *Journal of Criminal Justice*, 38(3), 2010, p 227–236. <https://doi.org/10.1016/j.jcrimjus.2010.02.004>
- Leukfeldt, E. R., Lavorgna, A., & Kleemans, E. R. Organised cybercrime or cybercrime that is organised? An assessment of the concept. *European Journal on Criminal Policy and Research*, 23(3), 2017, p 287–300.
- Holt, T. J., & Bossler, A. M. Examining the applicability of lifestyle-routine activities theory for cybercrime victimization. *Deviant Behavior*, 30(1), 2008, p1–25. <https://doi.org/10.1080/01639620701876577>
- Patchin, J. W., & Hinduja, S. Cyberbullying and self-esteem. *Journal of School Health*, 80(12), 2010, p 614–621.
- Hinduja, S., & Patchin, J. W. Cyberbullying: Identification, prevention, and response. *Cyberbullying Research Center*, 2018.
- Agnew, R., Matthews, S. K., Bucher, J., Welcher, A. N., & Keyes, C. Socioeconomic status, economic problems, and delinquency. *Youth & Society*, 40(2), 2008.
- Pratt, T. C., & Cullen, F. T. Assessing macro-level predictors and theories of crime: A meta-analysis. *Crime and Justice*, 32, 2005.
- Raphael, S., & Winter-Ebmer, R. Identifying the effect of unemployment on crime. *The Journal of Law & Economics*, 44(1), 259–283. DOI: 10.1086/320275, 2001
- Baumer, E. P., & South, S. J. Community influences on sexual offending against women in the United States: A research note. *Criminology*, 39(2), 2001
- Available at: <https://doi.org/10.1111/j.1745-9125.2001.tb00926.x>
- Agnew, R. Foundation for a general strain theory of crime and delinquency. *Criminology*, 30(1), 1992
- Anderson, E. (1999). *Code of the Street: Decency, Violence, and the Moral Life of the Inner City*. W. W. Norton & Company
- Felitti, V. J., et al. (1998). Relationship of childhood abuse and household dysfunction to many of the leading causes of death in adults: The Adverse Childhood Experiences (ACE) Study. *American Journal of Preventive Medicine*
- Shrestha, B., et al. Why do people sell their kidneys? A thematic synthesis of the literature. *BMC Public Health (or similar open-source journal)* 2024. Available at: <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10971689>

- Wu, Y., Klahm, C. F., & Atoui, N. (2017). Fear of crime among Arab Americans in a culture of fear. *Ethnic and Racial Studies*, 40(15), 2670–2689. DOI: 10.1080/01419870.2016.1252462
- Marcum, C. D. Adolescent online victimization: Risk factors, extent, prevention, and intervention. *American Journal of Criminal Justice*, 34(1-2), 2009, p 207–218. <https://doi.org/10.1007/s12103-008-9051-6>.
- Holtfreter, K., Reisig, M. D., & Pratt, T. C. (2008). Low self-control, routine activities, and fraud victimization. *Criminology*, 46(1), 2008, p 189–220. <https://doi.org/10.1111/j.1745-9125.2008.00101.x>
- McGuire, M., & Dowling, S. Cyber crime: A review of the evidence. Home Office Research Report, 2013.
- Choi, K. S. Computer crime victimization and integrated theory: An empirical assessment. *International Journal of Cyber Criminology*, 2(1), 2008, p 308–333.
- Maimon, D., & Louderback, E. R. Cyber-dependent crimes: An interdisciplinary review. *Annual Review of Criminology*, 2(1), 2019, p191–216. <https://doi.org/10.1146/annurev-criminol-011518-024748>
- Reyns, B. W. Online routines and identity theft victimization: Further expanding routine activity theory beyond direct-contact offenses. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 50(2), 2013, 216–238. <https://doi.org/10.1177/0022427811425539>

٢- انظر كل من:

- محمد أبو رياش، الإعلام الجديد والتحولات المجتمعية، عمان: دار البازوري العلمية، ٢٠١٩.
- مصطفى البهنساوي، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على قيم الشباب الجامعي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد (٦)، المجلد (٢)، ٢٠١٨.
- خالد الشوبكي، الإعلام الرقمي وتشكيل الرأي العام في العالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (١٢)، المجلد (١)، ٢٠٢٠.
- منى عبد الحميد، الإعلام الجديد وأبعاده الاتصالية: دراسة تحليلية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٢١.
- حنان الخشاب، الإعلام الجديد وتحديات الأمن الفكري لدى الشباب، مجلة البحوث الإعلامية، العدد (١٠)، المجلد (٣)، ٢٠١٧.

- نجلاء علي، تفاعل الجمهور مع منصات الإعلام الجديد: دراسة ميدانية على طلاب الجامعات، مجلة جامعة القاهرة للإعلام والعلوم الاجتماعية، المجلد (54)، العدد (١)، ٢٠٢٢.
- سامي بدر، الإعلام الجديد والمجتمع: نحو مقارنة سوسيولوجية K الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٨.
- سعد الغربي سعيد، الإعلام الجديد وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (44) المجلد الخامس، ٢٠١٦.
- نادية مصطفى، الإعلام الرقمي وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٧)، المجلد (٢)، ٢-١٩، ٢٠١٩.
- فاطمة العلي، الإعلام الجديد كمدخل للتغيير الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية، مجلة جامعة بغداد للإعلام، العدد (١٥)، المجلد (٤)، ٢٠٢٢.
- أحمد القحطاني، تأثير الإعلام الجديد في تنامي الثقافة الاستهلاكية لدى الشباب، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١٩)، المجلد (٣)، ٢٠٢١.
- جمال حسن، الإعلام الجديد والتحديات المهنية الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠١٧.
- سهير العبد، الإعلام الجديد وقضايا حرية التعبير في العالم العربي، مجلة البحوث الإعلامية، العدد (١٢)، المجلد (٢)، ٢٠٢٠.
- طارق مرسى، الإعلام الجديد وصناعة الوعي الجمعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٨.
- هناء يوسف، الإعلام الجديد والعلاقات العامة الرقمية: دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الإسكندرية للإعلام، العدد (٢٠)، المجلد (١)، ٢٠٢٢.
- محمود شاهين، الإعلام الجديد والتحول في البنية الاتصالية للمجتمع، عمان، دار الحامد، ٢٠١٩.
- ليلي صادق، الإعلام الجديد وأثره على المشاركة السياسية للشباب، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٣٥)، المجلد (١)، ٢٠١٧.
- منصور إبراهيم، الإعلام الجديد وأزمة الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، مجلة الإعلام العربي، العدد (٥)، الجزء (٢)، ٢٠١٦.
- علا ناصر، الإعلام الجديد كأداة للتنقيف الصحي: دراسة على الحملات الإلكترونية، مجلة الإعلام والصحة العامة، العدد (٣)، الجزء (١)، ٢٠١٩.

- خالد الطيب، الإعلام الجديد وبناء الصورة الذهنية للدول، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨.
- محمد البكري، الإعلام الجديد والهوية الرقمية للشباب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٩)، الجزء (٣)، ٢٠٢٠.
- رباب عبد الله، الإعلام الجديد وصناعة الترنند: قراءة تحليلية، مجلة الإعلام والاتصال الجماهيري، العدد (٧)، الجزء (٢)، ٢٠٢٢.
- رانيا علي، الإعلام الجديد والمجتمع المدني في مصر: دراسة حالة، مجلة البحوث الاجتماعية، العدد (١١)، الجزء (٤)، ٢٠١٩.
- داليا موسى، الإعلام الجديد والتواصل بين الثقافات. عمان، دار وائل للنشر، ٢٠١٧.
- Agnew, R., "Economic strain, material deprivation, and the pursuit of quick wealth: Socioeconomic roots of violent and criminal behavior", Journal of Research in Crime and Delinquency, Vol. 36, No. 2, 1999.
- Castells, M. Communication power. Oxford University Press, 2009.
- Jenkins, H., Ford, S., & Green, J. Spreadable media: Creating value and meaning in a networked culture. New York University Press, 2013.
- Lievrouw, L. A., & Livingstone, S. (Eds.). Handbook of new media: Social shaping and social consequences of ICTs (Updated student edition). Sage, 2006.
- Fuchs, C. Social media: A critical introduction (3rd ed.). Sage, 2012.
- boyd, d. It's complicated: The social lives of networked teens. Yale University Press, 2014.
- Papacharissi, Z. Affective publics: Sentiment, technology, and politics. Oxford University Press, 2015.
- Van Dijck, J. The culture of connectivity: A critical history of social media. Oxford University Press, 2013.
- Shirky, C. Here comes everybody: The power of organizing without organizations. Penguin, 2008.
- Jenkins, H. Convergence culture: Where old and new media collide. New York University Press, 2006.
- Couldry, N., & Hepp, A. (2017). The mediated construction of reality. Polity Press, 2017.
- Kietzmann, J. H., Hermkens, K., McCarthy, I. P., & Silvestre, B. S. Social media? Get serious! Understanding the functional building

- blocks of social media. Business Horizons, 54(3),2011, 241–251.
<https://doi.org/10.1016/j.bushor.2011.01.005>
- Kaplan, A. M., & Haenlein, M. Users of the world, unite! The challenges and opportunities of social media. Business Horizons, 53(1),2010, 59–68. <https://doi.org/10.1016/j.bushor.2009.09.003>
- Castells, M. The rise of the network society (2nd ed.). Wiley-Blackwell,2010
- Baym, N. K. Personal connections in the digital age (2nd ed.). Polity Press,2015
- Mandiberg, M. (Ed.). The social media reader. New York University Press,2012
- Postill, J. Localizing the Internet: An anthropological account. - Berghahn Books,2011
- Loader, B. D., & Mercea, D. (Eds.). Social media and democracy: Innovations in participatory politics. Routledge,2012
- Bruns, A., Enli, G., Skogerbø, E., Larsson, A. O., & Christensen, C. (Eds.). The Routledge companion to social media and politics. Routledge,2016
- Sundar, S. S. (Ed.). The handbook of the psychology of communication technology. Wiley-Blackwell,2015

٣- انظر كل من:

- رانيا عبد الحميد، تأثير الإعلام الجديد على انتشار جرائم الإبتزاز الإلكتروني بين الشباب الجامعي، مجلة الإعلام العربي، العدد (١٦)، المجلد (٢)، ٢٠٢١.
- يوسف خطاب، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنامي جرائم العنف المستحدثة: دراسة تحليلية، مجلة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد (٤٧)، المجلد (٢)، ٢٠٢٢.
- منى قاسم، جرائم العنف الرقمي والإعلام الجديد: مقارنة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد (١١)، المجلد (٣)، ٢٠١٩.
- محمد العطار، الإعلام الجديد كمنصة لتنامي جرائم العنف الإلكتروني: دراسة ميدانية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (٨) المجلد (٢)، ٢٠٢٣.
- ياسمين عبد الوهاب، التردد الرقمي كآلية لانتشار جرائم العنف المستحدثة، مجلة العلوم الاجتماعية المعاصرة، العدد (٧)، المجلد (٣)، ٢٠٢٢.
- علا ناصر، الإعلام الجديد والعنف الأسري الرقمي: دراسة حالة، مجلة البحوث الأسرية والاجتماعية، العدد (٦)، المجلد الأول، ٢٠٢٠.
- خالد سلامة، التتّمّر الإلكتروني كصورة من صور جرائم العنف عبر الإعلام الجديد، مجلة الطفولة والتربية، العدد (٤)، المجلد (٢)، ٢٠١٨.

- داليا منصور، الإعلام الجديد ودوره في انتشار جرائم العنف الرمزي ضد المرأة، مجلة البحوث الإعلامية، العدد (١٤)، المجلد (٢)، ٢٠٢٠.
- محمد حسن محمد، الإعلام الرقمي كمنصة لنشر خطاب الكراهية والعنف المستحدث، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد (٩)، المجلد الأول، ٢٠٢١.
- نجلاء عبد الله، الإعلام الجديد والتحولات في أنماط الجريمة الإلكترونية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١٢)، المجلد (٣)، ٢٠١٩.
- خالد الطيب، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تيسير جرائم الإبتزاز الرقمي، مجلة جامعة القاهرة للعلوم الاجتماعية، العدد (١٨)، المجلد (٤)، ٢٠٢٢.
- أحمد لشافعي، الإعلام الجديد كمنصة لنشر العنف الرمزي والسيبراني بين المراهقين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (١٥)، المجلد (٣)، ٢٠٢١.
- محمد عبد الرحمن عبد الغفار، دوافع إرتكاب جرائم العنف في المجتمع العربي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجانحين، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (١٥)، المجلد (٤)، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.
- McCullough, M. E., Kurzban, R., & Tabak, B. A "Revenge Motivation and Violent Behavior: A Psychological Analysis of Retaliatory Aggression and Violent Behavior Journal, Vol. 18, No. 6, Aggression 2013.
- Fast, N. J., Halevy, N., & Galinsky, A. D., "Power, hubris, and violence: How authority and arrogance drive aggressive behavior", Journal of Experimental Social Psychology, Vol. 48, No. 1, 2012, pp. 2000, 195
- Hinduja, S., & Patchin, J. W. Cyberbullying: Identification, prevention, and response. Cyberbullying Research Center, 2018.
- Patchin, J. W., & Hinduja, S. Cyberbullying and self-esteem. Journal of School Health, 80(12), 2010, 614-621.
<https://doi.org/10.1111/j.1746-1561.2010.00548.x>
- Reyns, B. W. Online routines and identity theft victimization: Expanding routine activity theory. Journal of Research in Crime and Delinquency, 50(2), 2013, 216-238.
<https://doi.org/10.1177/0022427811425539>
- Holt, T. J., & Bossler, A. M. (2016). Cybercrime in progress: Theory and prevention of technology-enabled offenses. Routledge, 2016

- Kowalski, R. M., Limber, S. P., & Agatston, P. W. Cyberbullying: Bullying in the digital age (2nd ed.). Wiley-Blackwell, 2012.
- Van Dijck, J. The culture of connectivity: A critical history of social media. Oxford University Press, 2013.
- Papacharissi, Z. Affective publics: Sentiment, technology, and politics. Oxford University Press, 2015.
- Howard, P. N., & Hussain, M. M. Democracy's fourth wave? Digital media and the Arab Spring. Oxford University Press, 2013.
- Holt, T. J., Bossler, A. M., & Seigfried-Spellar, K. C. Cybercrime and digital forensics: An introduction. Routledge, 2017.
- Maimon, D., & Louderback, E. R. Cyber-dependent crimes: An interdisciplinary review. Annual Review of Criminology, 2(1), 2019, 191–216.
- Holt, T. J. Examining the forces shaping cybercrime markets online. Social Science Computer Review, 31(2), 2013, 165–177. <https://doi.org/10.1177/0894439312452998>
- Bruns, A., Enli, G., Skogerbø, E., Larsson, A. O., & Christensen, C. (Eds.). The Routledge companion to social media and politics. Routledge, 2016.
- Choi, K. S. Computer crime victimization and integrated theory: An empirical assessment. International Journal of Cyber Criminology, 2(1), 308–333, 2008.
- Kowalski, R. M., Giumetti, G. W., Schroeder, A. N., & Lattanner, M. R. Bullying in the digital age: A critical review and meta-analysis of cyberbullying research among youth. Psychological Bulletin, 140(4), 2014, 1073–1137, 2014. <https://doi.org/10.1037/a0035618>
- Poell, T., Nieborg, D. B., & van Dijck, J. Platform society: Public values in a connective world. Oxford University Press, 2019.
- ٤- عبد الفتاح الصيفي، علم الإجرام، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٠.
- 5- Shaw, C. R., & McKay, H. D. (1942). Juvenile Delinquency and Urban Areas. Chicago: University of Chicago Press.
- 6- Black, Donald, and H. C. Black. (1983). "Crime as Social Control." American Sociological Review, 48(1), 34–45.
- 7- United Nations Office on Drugs and Crime [UNODC], Handbook on Criminal Justice Responses to Terrorism. Vienna: United Nations, 2010.

٨- انظر كل من:

- Durkheim, É. (1982). The Rules of Sociological Method (Original work published 1895). New York: Free Press.
- عبد العزيز عبد الغني، علم الإجرام وعلم العقاب، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥.
- Vold, G., Bernard, T., & Snipes, J. (2002). Theoretical Criminology. New York: Oxford University Press.
- ٩- انظر كل من:
- أحمد الزغبى، علم الإجرام الحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٧.
- محمد الجمل، الجرائم المستحدثة في عصر العولمة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢٠.
- Levi, M. "The Impact of Technology on Financial Crime." Crime, Law and Social Change, 66(4), 2016.
- ١٠- جعفر حسن الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات: رؤية جديدة للجريمة الحديثة، دار البداية، عمان، ٢٠٠٧.
- Wall, D. Cybercrime: The Transformation of Crime in the ١١ Information Age. London: Routledge, 2017.
- ١٢- انظر كل من:
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدليل التشريعي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نيويورك: الأمم المتحدة ٢٠١٩.
- Wall, D. S. Cybercrime: The Transformation of Crime in the Information Age. Cambridge: Polity Press, 2007.
- ١٣- انظر:
- حسن، خالد، مدخل إلى الإعلام الرقمي، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٧.
- Pavlik, J. V. Journalism and New Media. New York: Columbia University Press, 2001.
- Jenkins, H. Convergence Culture: Where Old and New Media Collide. New York: New York University Press, 2006.
- ١٤- إيان كريب، النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد حسن غلوم، عالم المعرفة، العدد ٤٤، الكويت، أكتوبر ١٩٩٩، ص.ص ٢٦-٣٢.
- ١٥- علا أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٨، ص.ص ٢٨٨-٢٢٩.
- ١٦- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثامنة، القاهرة، ١٩٨٣، ص.ص ٢٦٧.

- ١٧- علي ليلة، المجتمع الريفي: تحليل للتحويلات البنائية والاجتماعية، بدون جهة نشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص.ص ٨٣-٨٤.
- ١٨- علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٨٥.
- ١٩- علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص.ص ٣٦٦-٣٦٧.
- ٢٠- محمد سيد أحمد وآخرون، جرائم العنف المستحدثة في المجتمعات العربية، أطلس للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٤، ص.ص ٦٦-٦٧.
- ٢١- انظر:
- صن أماريتا، الهوية العنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة، العدد ٣٥٢، يونيو ٢٠٠٨، الكويت، ص ١٣٥.
- رمزي زكي، الليبرالية المستبدية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص.ص ٨٥-٩٢.
- ٢٢- انظر:
- رمزي زكي، الليبرالية المستبدية، مصدر سابق، ص ٥٣.
- جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، دار سينا للنشر، ١٩٩٢، ص ٨٣.
- ٢٣- الحبيب الجحاني، ظاهرة العولمة: الواقع والآفاق، عالم الفكر، المجلد ٢٨، العدد الثاني، الكويت، ديسمبر ١٩٩٩، ص.ص ٣٠-٣٣.
- ٢٤- محمد سيد أحمد وآخرون، جرائم العنف المستحدثة في المجتمعات العربية، مصدر سابق، ص.ص ٧٤-٧٥.
- ٢٥- انظر
- ممدوح الولي، سكان العشش والعشوائيات: الخريطة الإسكانية للمحافظات، نقابة المهندسين، القاهرة، ١٩٩٣، ص.ص ٦-١٢.
- أحمد الحصري، بشر بلا ثمن، كتاب الأهالي رقم ٤١، القاهرة، ١٩٩٢، ص.ص ١٧-٢٣.
- ٢٦- سامية عبد الرحمن، أثر العلاقات النفسية على تنشئة الطفل، ندوة دور الأم في تنشئة الطفل، وزارة الشؤون الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٨، ص.ص ١٠٣-١٠٩.
- ٢٧- باقر النجار، صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣، ص.ص ٤٤-٤٥.

٢٨- محمد سيد أحمد وآخرون، جرائم العنف المستحدثة في المجتمعات العربية، مصدر سابق، ص.٨٣-٨٤.